الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة

المشروع السنوي للآداء لسنة 2021
وزارة الشؤون المحلية و البيئة

27 نوفمبر 2020

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1.تقديم إستراتيجية القطاع 2

2.تقديم برامج المهمة 6

.....

3.تقديم اهداف و مؤشرات آداء المهمة 8

.....

4.الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط 9

.....

المحور الثاني :تقديم برامج وزارة الشؤون المحلية و البيئة

I. **البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 15

2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 26

3. نفقات البرنامج..... 35

II. **البرنامج :الشؤون المحلية**

2

1. تقديم البرنامج و

إستراتيجيته..... 39

2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 45

3. نفقات البرنامج..... 48

III. **البرنامج 9 : القيادة و المساندة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 52

2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج 55
3. نفقات البرنامج..... 60

الملاحق

المحور الأول:التقديم العام للمهمة

1- تقديم إستراتيجية القطاع

مهمة الشؤون المحلية و البيئة هي التي تضبط السياسة العامة للدولة في مجال حماية البيئة و التنمية المستدامة اللامركزية والحوكمة المحلية و تتابع وضعها حيز التنفيذ .

وتسهر على إدماج المفاهيم و المبادئ المتعلقة بحماية البيئة و إستدامة التنمية ضمن السياسات والإستراتيجيات و التخطيط على الصعيد الوطني و المحلي و في العمليات الإنمائية. كما ترمي إلى وضع سياسات وإستراتيجيات و مخططات و أطر عمل لدعم و تشجيع الحفاظ على البيئة و حمايتها و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنهوض بالمنظومة القانونية لحماية البيئة و المحافظة على الطبيعة وتقوية المواطنة البيئية من خلال برامج التربية و التحسيس و التواصل .

كما تعمل على تكريس الأحكام الدستورية المنصوص عليها بالباب السابع من الدستور و المتعلقة بالسلطة المحلية .كما تساهم الوزارة عبر مصالحها المركزية و الجهوية و مؤسساتها في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 المنبثقة عن الخطة الأممية للتنمية المستدامة التي تم إعتمادها في 25 سبتمبر 2015 من قبل 193 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة و من ضمنها تونس و التي حددت 17 هدفا للتنمية المستدامة إلتزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحقيقها في أفق 2030 .

و تعمل على تحقيق الأهداف التالية من الخطة الأممية 2030:
الهدف 4 – التعليم الجيد
الهدف 11 – مدن و مجتمعات محلية مستدامة
الهدف 12– الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
الهدف 13– العمل المناخي
الهدف 14– الحياة تحت الماء
الهدف 15– الحياة في البرّ
الهدف 17– عقد الشراكة لتحقيق الأهداف

1-1-استراتيجية قطاع الشؤون المحلية و البيئة:

ترتكز إستراتيجية مهمة الشؤون المحلية و البيئة على المحاور التالية :

1- إرساء مسار اللامركزية :

تعمل الوزارة على مواصلة تدعيم مسار اللامركزية وتحسين الخدمات الحضرية المسداة للمواطنين والرفع من جاذبية المدن، ودفع مجهودات التنمية المحلية ، وتفعيل مبادئ التمييز

الإيجابي للحد من التفاوت الجهوي، والرفع من القدرات البشرية و المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها والرفع من إستقلاليتها والعمل على ملاءمة الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي الخاص بالجماعات المحلية.
وتكريس وتدعيم آليات الديمقراطية المحلية ونشر ثقافة الحوكمة المحلية والمواطنة الفاعلة .

2-المساهمة في تحسين إطار العيش و الرفع من جودة الحياة بجميع الأوساط و الجيهات:

تحسين جودة الحياة هو أحد أهم التوجهات الكبرى لوزارة الشؤون المحلية و البيئة و قصد الرفع من جودة الحياة لكل الفئات الاجتماعية و لكل الجيهات بالبلاد التونسية ستتركز أنشطة قطاع البيئة و تدخلاته على النهوض بالبيئة الحضرية و الريفية من خلال تعهد و صيانة و تأهيل المنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء وتحسين جمالية المدن و القرى و المساهمة في المجهود الوطني في مجال النظافة.

إضافة إلى تطوير منظومة التصرف في النفايات عبر التشجيع على الفـرز و التثمين و الرسكلة و تحسين منظومة معاجلة المياه المستعملة المنزلية و الصناعية و دعم شبكة التطهيرو تأهيلها.

و قصد الحد من التلوث الصناعي ستسهر الوزارة على تدعيم و تحسين منظومات المراقبة البيئية للمؤسسات الملوثة و الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر البيئي السلبـي و تطويـر طرق و أساليب الوقاية من التلوث الصناعي و إستحثاث نسق التأهيل البيئـي للمؤسسات الصناعيـة و الخدماتية والتخلص من الملوثات والأضرار وكلّ الأخطار التّي تمسّ البيئة .

وفي هذا الصدد سيتم دعم الجانب القانوني وتطويره وتحيين المواصفات البيئية التونسية كما سيتم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى.

3-المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي و إستخدامها بطريقة مستدامة و الحد من تأثيرات التغيرات المناخية:

تتميز المنظومات الإيكولوجية التونسية بالتنوع والهشاشة نظرا لتنوع الظروف البيولوجية و المناخية من الشمال إلى الجنوب . و للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي الهش تسهر الوزارة على حماية الموارد الطبيعيـة و المنظومات الإيكولوجية من مخاطـر التلـوث و الإتـلاف و المحافظة على توازنها لضمان إستدامة وظائفـها التنموية و الإجتماعية و البيئية والحد من ظاهرة التصحر و المحافظة على الموروث الطبيعي .

وحماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، ومزيد العناية بالشريط الساحلي من خلال

حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

تعد التغيرات المناخية إحدى أهم المسائل الكونية الراهنة وفي هذا الإطار، و قد عملت تونس منذ قمة الأرض المنعقدة سنة 1992 والتي أفضت إلى إقرار اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية على المساهمة في المجهود الدولي لمجابهة تغير المناخ، خاصة من خلال المساهمة في التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة وإرساء البرامج الوطنية للتأقلم مع التغيرات المناخية.وقد تدعم هذا التمشي خاصة بمصادقة تونس على اتفاق باريس حول المناخ بمقتضى القانون الأساسي عدد 72 لسنة 2016 المؤرخ في 31 أكتوبر 2016،

4-المساهمة في تكريس مبادئ التنمية المستدامة :

لقد أقرت قمة الأرض الأولى في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 برنامج التنمية المستدامة الأممي الذي يعد المرجعية الأساسية لمبادئ عمل و منهج التنمية المستدامة . و تقوم هذه المبادئ على ضرورة إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية في كل نشاط تنموي و إستثماري إقتصادي .

وتونس، تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة ومنذ سنة 1992 تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.ووضعت السلطات التونسية قراءتها الوطنية التي تضمنها برنامج العمل الوطني للبيئة و التنمية المستدامة للقرن 21 (الأجندا 21 الوطنية) التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1996 .و هو برنامج عمل تضمن أولويات التنمية لتونس خلال التسعينات وكيفية تفعيلها من خلال السياسات القطاعية التي تنتهجها تونس انذاك إستئناسا بمبادي التنمية المستدامة التي دققتها الأجندا 21 الأممية.

بعد ثورة 14 جانفي2011، أصبح من الضروري إتباع منوال جديد في المجال الاجتماعي و الاقتصادي قصد توفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة والمنصفة على أساس قيم التضامن بين التونسيين. وهذا من شأنه أن يولّد بدوره ظروف أفضل من حيث جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية عبر تنفيذ استراتيجيات موجهة للإدارة الرشيدة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2-1 أهم الإصلاحات القطاعية :

1- في مجال التشـــريع البيئي:

- إعداد الأطر القانونية في مجال التنوع البيولوجي و إدارة المخاطر البيولوجية وتبادل الموارد الجينية.
- مراجعة الأمر المنظم لدراسة المؤثرات على المحيط

2- على المستوى المؤسساتي :

- مراجعة القانون المحدث للوكالة الوطنية لحماية المحيط
- تغيير صبغة المرصد التونسي للبيئة و التنمية المستدامة
- تغيير الصبغة القانونية للبنك الوطني للجينات من مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية
- ضبط مشمولات المصالح الخارجية و تنظيمها.
- تطوير منظومة الوقاية و المراقبة و التقييم و الرصد البيئي

3- في مجال إعداد الإستراتيجيات و مخططات العمل :

- إعداد استراتيجيات وطنية وطنية في مجال الإقتصاد الأزرق و التغيرات المناخية و التصرف في النفايات و الحد من مخاطر الكوارث

4-في مجال تركيزدعائم اللامركزية:

- مواصلة إستصدار النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة بمسار اللامركزية .
- إحداث صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتسوية والتضامن بين الجماعات المحلية .
- تطوير المالية المحلية

2- تقديم برامج المهمة:

إنطلاقا من السياسات والتوجهات و الإستراتيجات الوطنية في مجال اللامركزية وحماية البيئة والتنمية المستدامة تم هيكلة ميزانية مهمة الشؤون المحلية و البيئة حسب ثلاث برامج عمومية تم تنزيلها إلى برامج فرعية ووحدات عملياتية و فاعلين عموميين . كما تم ربط البرامج بمجموعة من الأهداف الإستراتيجية و مؤشرات آداء لمتابعة مدى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

و قد تم تقسيم كل برنامج إلى برنامج فرعي وحيد و تحديد الأنشطة الخاصة به كالتالي :

برنامج البيئة و التنمية المستدامة: و يتضمن برنامج فرعي وحيد

البرنامج الفرعي: جودة الحياة و التنمية المستدامة و يتضمن ثلا ثة وحدات عملياتية :

1- الوحدة العملياتية 1: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة
2- الوحدة العملياتية 2: الإدارة العامة للتنمية المستدامة
3- الوحدة العمياتية 3: البنك الوطني للجينات

برنامج الشؤون المحلية :و يتضمن برنامج فرعي وحيد

البرنامج الفرعي : مرافقة مسار اللامركزية و يتضمن وحدتين عملياتين:

1- الوحدة عملياتية 1: الهيئة العيا للإستشراف و مرافقة المسار اللامركزي
2- الوحدة العمياتية 2: مركز التكوين و دعم اللامركزية

برنامج القيادة و المساندة: و يتضمن برنامج فرعي وحيد

البرنامج الفرعي: الدعم و المساندة و يتضمن وحدتين عملياتين:

1- الوحدة العملياتية 1: القيادة
2- الوحدة العملياتية 2: المساندة

البرامج	1- البيئـة و التنمية المستدامة	2-الشؤون المحلية	9- القيادة والمساندة
البرامج الفرعية	1-جودة الحياة و التنمية المستدامة	2-مرافقة مسار اللامركزية	9-الدعـم و المساندة
الوحدات العملياتية	1-الإدارة العامة للتنمية المستدامة 2-الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة 3-البنك الوطني للجينات	1-الهيئة العليا للاستشراف و مرافقة مسار اللامركزية 2-مركز التكوين و اللامركزية	1-القيادة (الديوان بجميع هياكله+التفقدية العامة+التعاون الدولي) 2-المساندة (الكتابة العامة بجميع هياكلها)
الفاعلون العموميون	الديوان الوطني للتطهير - الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات - وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي - الوكالة الوطنية لحماية المحيط -مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	

3- تقديم أهداف و مؤشرات آداء المهمة:

البرامج	الأهداف	المؤشرات
برنامج 1 البيئة و التنمية المستدامة	**الهدف 1:** تعزيز مسارات التنمية المستدامة و قيادتها في مختلف القطاعات .	**المؤشر1 .1 .1 .1 :** عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة
		المؤشر عدد 1 .1 . 1 .2: نسبة تقدم إعداد و متابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر
	الهدف 2 : المساهمة في تحسين جودة الحياة و الأمن البيئي للمواطنين و المواطنات في المناطق الحضرية و الريفية	المؤشر عدد 1.2.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهير
		المؤشرعدد 2.2.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة
		المؤشر عدد 3.2.1.1 نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثرتلويثا للبيئة
	الهدف 3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و المحافظة عليها و إستعادتها و تثمينها.	**المؤشر عدد 1.3.1.1** نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجية و خطط العمل في مجال حماية التنوع البيولوجي و تثمينه .
برنامج 2 الشؤون المحلية	**الهدف1:** النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية	**المؤشر عدد 1.1.2** تطور نسبة التأطير بالجماعات المحلية
	الهدف2: تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية للرفع من آدائها	**المؤشر عدد 1.2.2** تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية
برنامج 9 القيادة و المساندة	**الهدف 1 :** تحسين التصرف في الموارد البشرية	**المؤشر عدد 1.1.1.9** نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين السنوي
	الهدف 2: تطوير أساليب العمل و التصرف والتسيير و رقمنة الإدارة	**المؤشر عدد 1.2.1.9** عدد الإجراءات و الخدمات الإدارية التي تم تطويرها و رقمنتها
	الهدف 3: تحسين نسق إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة	**المؤشرعدد 1.3.1.9 :** نسبة تقدم تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة

4-الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط :

4-1تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2021:

يندرج مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2021 في إطار مواصلة سياسات الوزارة المتمثلة في السعي إلى حماية البيئة وإرساء مسار اللامركزية و تحقيق مقومات إستدامة التنميـــــة في كـــل القطاعـــات و السياسات و المخططات التنموية الوطنية و الجهوية و المحلية . و قصد تحقيـــق التوجهـــات و الأهداف الإستراتيجية للوزارة تم برمجة جملة من الأنشطة والتدخلات التي تهتم بدعم اللامركزية وتحسين إطار العيش والمحافظة على التنوع البيولوجي و النظم الإيكولوجية والوقاية و الحـــد من التلوث و التأقلم مع التغيرات المناخية عبر وضع وقيـــادة عدد من الـــــدراسات الإستراتيجيـــة و مخططات الـــعمـــل و متابعة تنفيذها.

و قد تم ضبط ميزانية مهمة الشؤون المحلية و البيئة لسنة 2021 في حدود **230 1**م.د مقابـــل 156,941 1 م.د سنة 2020 أي بزيادة قدرها 73,059 م.د تمثل نسبة 6 +% .

و تتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج على النحو التالي :

البرنامج عدد 1 : البيئة و التنمية المستدامة:

بلغت ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2021 ما قدره 296,998م د مقابل 295,839م.د سنة 2020 أي بزيادة تقدر بـ 1,159 م.د يمثل نسبة 0,4 +%

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2021 حسب الأنشطة كما يلي:

- دعم سياسة البيئة و التنمية المستدامة : 119 520 أ د
- تحسين جودة الحياة : 23 295 أ د
- المحافظة على التنوع البيولوجي : 1 105 أ د
- المحافظة على الموراد الجينية : 2 400 أ د
- التنمية المستدامة : 970 أ د
- التصرف في المياه المستعملة : 108 000 أ د
- التصرف في النفايات : 6 796 ا د
- المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث : 19 737 أ د
- حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية : 13 925 ا د
- نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيات الخضراء : 1 250 أ د.

- **البرنامج عدد 2: الشؤون المحلية:**

بلغت ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2021 ما قدره 921,435 م د مقابل 849,735 م.د سنة 2020 أي بزيادة تقدر بـ 71,7 م.د يمثل نسبة 8,4 +%

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2021 حسب الأنشطة كما يلي:

-ترسيخ مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية : 021 734أ د

-الدعم المالي للجماعات المحلية :

-دعم قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية :731 1أ د

-دعم المشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية :000 185أ د

-دعم المالية المحلية :683أ د

البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة :

بلغت ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2021 ما قدره 11,567م د مقابل 11,367م.د سنة 2020 أي بزيادة تقدر بـ 0,200 م.د يمثل نسبة 2 %

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2021 حسب الأنشطة كما يلي:

- القيادة : 2 312 أ د
- التصرف في المواراد البشرية : 494 5 أ د
- اللوجستيك : 761 3 أ د

جدول عدد 2

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2021 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

الأقسام / البرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	المجموع
برنامج 1 البيئة و التنمية المستدامة	28 408	3 240	238 088	27 262	296 998
برنامج 2 الشؤون المحلية	20 327	3 295	893 975	3 838	921 435
برنامج 9 القيادة و المساندة	6 365	3 406	496	1300	11 567
المجموع	**55 100**	**9 941**	**1 132 559**	**32 400**	**1 230 000**

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1 :توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2021حسب البرامج (إعتمادات الدفع بحساب ألف دينار)

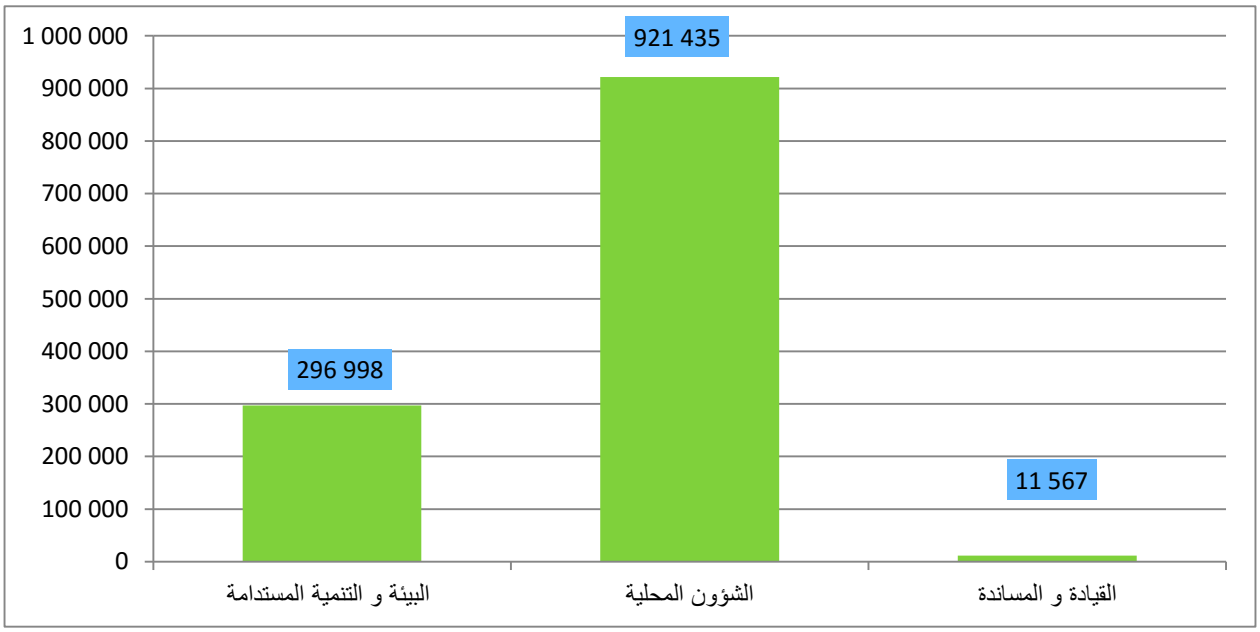

2-4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 للوزارة:

الجدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للوزارة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع) **بحساب 1000 د**

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	43 274	47 681	53 000	**55 100**	57 000	59 000
نفقات التسيير	7 002	8 778	9 941	**9 941**	9 941	9 941
نفقات التدخلات	496 408	922 259	1 061 600	**1 132 559**	1 151 059	1 184 059
نفقات الإستثمار	270 662	27 590	32 400	**32 400**	34 000	34 000
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	978 066	1 006 308	1 156 941	**1 230 000**	1 252 000	1 287 000
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	981 293	1 009 788	1 160 979	1 234 050	1 256 050	1 291 050

الجدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للوزارة

التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
برنامج البيئة و التنمية المستدامة	256 500	253 290	295 839	296 998	434 128	391 949
برنامج الشؤون المحلية	712 745	659 429,9	849 735	921 435	941 435	965 935
برنامج القيادة و المساندة	8 821	8 634	11 367	11 567	10 989	11 698
المجموع	978 066	921 353 ,9	1 156 941	1 230 000	1252 000	1 287 000

دون إعتبار الموراد الذاتية للمؤسسات

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة

رئيس البرنامج : لطفي بن سعيد

مدير عام التنمية المستدامة

تاريخ التسمية : بداية من 14 مارس 2019

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

1-1 **خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة :** برنامج البيئة و التنمية المستدامة يتم تنفيذه من قبل ثلاثة وحدات عملياتية هي الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و الإدرة العامة للتنمية المستدامة و مؤسسة عمومية إدارية هي البنك الوطني للجينات ،و كذلك عدة فاعلين عموميين بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات و المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي و التنمية المستدامة طبقا للرسم البياني التالي :

البرنامج	**البيئة و التنمية المستدامة**
البرنامج الفرعي	جودة الحياة و التنمية المستدامة
الوحدات العملياتية	1-الإدارة العامة للتنمية المستدامة 2-الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة 3-البنك الوطني للجينات
الفاعلون العموميون	**- الديوان الوطني للتطهير** **- الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات** **- وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي** **- الوكالة الوطنية لحماية المحيط** **-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة**

2-1- إسترتيجية البرنامج :

*إطار برنامج :

يندرج برنامج البيئة و التنمية المستدامة في إطار تكريس توجهات مخطط التنمية 2016-2020 و المتمثلة في:

-المحور الخامس: الإقتصاد الأخضر ضامن للتنمية المستدامة
-تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات و تحترم التوازنات الإيكولوجية
- تحسين ظروف العيش
-حماية الثروة الطبيعية
-حماية البيئة و المحيط

كما يجسم التوجهات الكبرى ضمن الدراسات اللإستراتيجية و خاصة:

-الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في أفق 2020
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
- الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر
- الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي

و كذلك يكرس إلتزامات الدولة التونسية ضمن الإتفاقات الدولية:

-الإتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي
- الإتفاقية الأممية لمقاومة التصحر
- الإتفاقية الأممية للتغيرات المناخية (اتفاق باريس)

كما يعمل على تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030

*الغاية العامة للبرنامج :

استنادا لمقتضيات أحكام دستور الجمهورية التونسية بتاريخ 27 جانفي 2014 في مجال حماية البيئة و حق المواطن في بيئة سليمة يهدف برنامج البيئة و التنمية المستدامة إلى ترسيخ مفاهيم و مبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية و المخططات الوطنية و الجهوية و المحلية ،و كذلك المحافظة على الطبيعة و المساهمة في تحسين ظروف العيش و الإرتقاء بجودة الحياة .

و ذلك عبر تحسين جودة الخدمات الحضرية مثل التطهير و التصرف في النفايات و النهوض بأوضاع النظافة و العناية بالجمالية الحضرية و مقاومة التلوث بجميع أشكاله . كما يرمي إلى المحافظة على المنظومات الطبيعية و التنوع البيولوجي و ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية ، و العمل على الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي و المساهمة في الحد من المخاطر البيئية و التأثيرات السلبية للكوارث و للتغيرات المناخية.

*تقديم أهم الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج :

هناك العديد من الإشكاليات البيئية التي كان لها تأثير سلبي على صحة المواطن و المحيط و التي تتمثل خاصة في تدهور المحيط في الأوساط الحضرية و الريفية و تراجع العناية بالجمالية الحضرية و المساحات الخضراء .

و كذلك زيادة التلوث البيئي المتأتي خاصة من الأنشطة الصناعية وذلك ناتج بالأساس عن عدم نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و منظومة الوقاية و الرقابة البيئية :و هو ما يفسر تعدد المخالفات و الإعتداءات على البيئة .و تدهور التنوع البيولوجي و تزايد المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية .

كما يلاحظ ضعف كبير على مستوى إدماج آليات و مفاهيم حماية البيئة و التنمية المستدامة في مختلف القطاعات .

√المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة :

تم ضبط المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة إنطلاقا من الإستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي و خاصة الإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 و الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و مخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و الاقتصاد الأخضر و التغيرات المناخية .وكذلك التوجهات الإستراتيجية لمخطط التنمية 2016-2020 و التعهدات الدولية و خاصة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 .

المحور رقم 1: المساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي

سيتم العمل على تحسين جودة الحياة في الوسطين الحضري و الريفي من خلال تطوير خاصة المجالات التالية :

1-1- تحسين الجمالية الحضرية:

ستتركز التدخلات خلال الفترة القادمة على النهوض بالبيئة الحضرية من خلال دعم مجهودات الجماعات المحلية في مجال إحداث وتهيئة و صيانة المساحات الخضراء و تحسين الجمالية الحضرية .

و العناية بجمالية المدن والتجمعات السكنية بمتابعة و تطوير برامج إحداث الفضاءات الخضراء بجل المدن والتجمعات السكنية وتعهد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية الموجودة وتهيئة الشوارع الرئيسية .

و العمل على ضمان جودة الخدمات الحضرية كالنظافة و التطهير و التصرف في النفايات و جمالية المدن و القرى و مقاومة الإزعاجات.

1-2- تحسين التصرف في النفايات

أدى النمو الديمغرافي الذي عرفته تونس خلال السنوات الأخيرة إلى تغير نمط الإستهلاك و تطور مستوى عيش المواطن مما تسبب في تزايد الكميات المنتجة من النفايات و تنوعها و تفاقم مظاهر التلوث .

و لتفادي الأضرار المترتبة عن النفايات على الوسط الطبيعي و جودة الحياة تم إتخاذ العديد من الإجراءات ووضع عدة آليات من شانها تحسين التصرف في النفايات و خاصة العمل على تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و ذلك من خلال الفـرز و التثمين و الرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة إقتصادية جديدة تشغل و توفر مداخيل إضافية و تضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة .وتقليص إنتاج النفايات عند المصدر،ومضاعفة طاقة معالجة النفايات

المنزلية و المشابهة .وتحسين التصرف في النفايات الصناعية و الخاصة وتشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجالات جمع النفايات و تثمينها و رسكلتها.

3-1- تحسين التصرف في المياه المستعملة :

يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات ذات الأولوية بالبلاد التونسية و ذلك نظرا للدور الذي يلعبه في المحافظة على الصحة و تحسين جودة الحياة و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث المائي.

و سعيا لتطوير هذه المنظومة سيتم العمل على الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالجهات ذات النسب المنخفظة وتعميم خدمات التطهير و تحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان . والنهوض بالتطهير بالأحياء الشعبية و المناطق الريفية ذات السكن المجمع.كذلك تحسين نوعية المياه المعالجة و ذلك بتأهيل و توسيع محطّات التطهير التي هي في طور الإستغلال ومقاومة التلوث الصناعي السائل و ذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية وتطوير التصرف في الحمأة و تثمينها . مع تنمية إعادة إستعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات التنموية بالتنسيق مع الأطراف المتدخّلة .

4-1- الوقاية و الحد من التلوث الصناعي:

قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على تأهيل قطاع الصناعة والتوجه نحو الإنتاج النظيف واعتماد كلفة تدهور البيئة والموارد الطبيعية ضمن المقاربات الاقتصادية في إطار نظرة اقتصادية شاملة،و إزالة التلوث واستصلاح وتهيئة المواقع الملوثة ذات الأولوية،و تحسين نوعية الهواء و المحافظة عليها خاصة بالوسط الحضري و العمل على تطوير الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء.

كذلك تطوير الآليات و الإجراءات و الطرق المتعلقة بالمراقبة والوقاية من تدهور الوسط الطبيعي و الحد و التخلص من النفايات و الإفرازات الملوثة.و تدعيم شبكات رصد و متابعة حالة الأوساط والنظم الطبيعية (شبكة رصد حالة الموارد والأوساط المائية والتربة والسواحل والهواء والغابات ...). و العمل على التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بالأقطاب الصناعية الكبرى التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من مصادر التلوث الصناعي. والتصرف الرشيد و المستدام في المواد الكيميائية الخطرة. و الإلتزام بمقتضيات الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة (بازل –روتردام – ستكهولم). إضافة إلى دعم الجانب التشريعي و الترتيبي و القانوني في مجال مقاومة التلوث الصناعي.

المحور رقم 2:المحافظة على الأوساط الإيكولوجية والتنوع البيولوجي و مكافحة التصحرو تدهور الأراضي :

و يمثل التنوع البيولوجي تنوع عالم الأحياء على جميع المستويات سواء منها النباتية او الحيوانية او غيرها ،بما في ذلك الأنواع و التنوع الجيني داخل الأنواع و المنظومات الإيكولوجية بمختلف

أنواعها بما في ذلك المنظومات الغابية و الجبلية و الصحراوية و البحرية و الجزر و المناطق الرطبة و المحميات الطبيعية و المشاهد و الفضاءات الطبيعية .
و تجدر الإشارة إلى ان التنوع البيولوجي بتونس، رغم ثرائه وتنوعه وأهميته، إلا انه يتعرض إلى عدة تهديدات تؤدي إلى تدهور المنظومات الطبيعية البرية والبحرية و إنقراض عدة أنواع حيوانية و نباتية. و يرجع ذلك إلى عدة عوامل من أبرزها العوامل المناخية على غرار الجفاف و التصحر و الكوارث الطبيعية و التغيرات المناخية ، بالإضافة إلى عدة عوامل ذات طابع بشري على غرار التلوث والإستغلال المفرط للغطاء النباتي و خاصة من خلال الرعي الجائر و عدم إحترام التداول الزراعي و تغيير صبغة الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى مناطق شبه حضرية او صناعية او إلى مناطق سياحية و استيراد أصناف اجنبية غير متاقلمة مع المناخ التونسي ازاحت نوعا ما الأصناف المحلية و غيرها.
و قد أعدت الوزارة عدة دراسات في هذا المجال و من أهمها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي التي تم إعدادها سنة 1998 و تحيينها سنة 2008 و سنة 2014 وسنة 2018 و قد مكنت هذه الدراسة من جرد لكل مكونات الثروة البيولوجية المتوفرة بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى جرد كل المنظومات البيئية و الإيكولوجية .

و قد أقرت الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي هدف أممي يتعلق بالتقليص من تدهور مكونات التنوع البيولوجي والذي أقرته و تبنته الأمم المتحدة بمناسبة قمة آلأرض الثانية التي إنعقدت بجوهانسبورغ سنة 2002. وتمت بلورة خطة إستراتيجية أممية 2011-2020 للمحافظة على التنوع البيولوجي تتمحور حول 20 هدفا .و في هذا الإطار قامت الوزارة بملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية الأممية و تم إعتماد إستراتيجية و خطة عمل وطنية حول التنوع البيولوجي 2018-2030 تتضمن 5 أولويات تتفرع إلى 15 هدف إستراتيجي و 40 نتيجة و 48 إجراء (عملية)

. لذا فإن المحافظة و حمايــة التنـوع البيولوجي و مواصلـة الأدوار والخدمات التـي تقـوم بهـا النظـم الإيكولوجيـة و التصرف المستدام في الموارد البيولوجية يعتبر مسألة جوهرية لتحقيق إستدامة التنمية هذا بالإضافة إلى التقليص من مخاطر الكوارث والأمراض.

في هذا الإطار ستسهر الوزارة على المحافظة على عناصر التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة (التنـوع البيولوجـي الغابـي، و المناطق الجافـة الصحراويـة، و النظـم الفلاحيـة، و الواحات و المناطق الرطبة البرية و البحرية و الساحلية.....) و تحسين مناعة وصمود النظم الإيكولوجية و تعزيز دورها المنظوماتي و تثمينها في مختلف القطاعات الإقتصادية و الاجتماعية .و كذلك تحسين التصرف و إدماج النظم الغابية و الأوساط الجافة و الصحراوية و المنظومات الواحية و المناطق الرطبة ضمن القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية و تحسين مردوديتها.

2-1 مكافحة التصحر و تدهور الأراضي :

إن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية يأثر سلبا على حياة الملايين من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي و جودة الحياة وفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور. كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.، حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه، على التنوع البيولوجي.

كما تتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة التصحر التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام .1996 واعتمدت تونس، التي انضمت للمعاهدة الأممية في 1995 برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وتقوم بتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.

كما أن الوزارة هي نقطة اتصال الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وهي همزة وصل بين ما يحدث على المستوى الدولي (قرارات مؤتمرات الأطراف للاتفاقية وكل الإجراءات التي لها علاقة بذلك) وما يحدث على المستوى الوطني وإيصال المعلومة على المستويين.

تم تحيين الإستراتيجية الوطنية 2018-2030 لمقاومة التصحر و برنامج عملها و التي تم إعتمادها من قبل مختلف الهياكل المتدخلة خلال إجتماع الخامس للمجلس الوطني لمقاومة التصحر المنعقد خلال شهر أفريل 2019

أهم الألويات في مجال مقاومة التصحر :

- المساهمة في المحافظة على الغطاء النباتي وتطويره ودعم برامج الحد من التصحر والرعي الجائر مع إعتبار الخصوصيات الإقتصادية و الإجتماعية للسكان المحليين.

- تشخيص الآليات الكفيلة بتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الأنشطة الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي.

-المحافظة على أديم الأرض و التصرف المستديم في التربة

2-3 حماية المنظومات البيئية الساحلية و البحرية :

سيتم العمل على حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ومن التغيرات المناخية من خلال التقنيات التقليدية والتقنيات الحديثة واللينة الملائمة للبيئة.

و العمل على تحسين الواجهات البحرية وتثمين المناطق المتاخمة للشواطئ وخلق فضاءات عموميّة للتنزه والترفيه وتهيئة مناطق خضراء وتثمين المشاهد الطبيعية وتوفير التجهيزات اللازمة.

توفير ظروف ملائمة وتحسين جودة الحياة بعدد من الشواطئ العمومية و الشواطئ المتاخمة للمناطق السياحية .

تدعيم التصرف المندمج في المناطق الحساسة المعنية قصد المحافظة على خصائصها الإيكولوجية و تثمينها إقتصاديا و إجتماعيا و ذلك في إطار شراكة مع المصالح المركزية و الجهوية و كذلك الجمعيات غير الحكومية.

حماية السباخ حتى تقوم بدورها في التوازن البيئي والإيكولوجي وتثمينها وتهيئتها.

المحور رقم 3:التأقلم و الحد من تأثيرات التغيرات المناخية و من الكوارث

في هذا الإطار ستعمل الوزارة على دعم القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب إتفاق باريس حول المناخ و المساهمة في المجهودات الدولية للتخفيف من إنبعاثات الغازات الدفيئة و التأقلم مع التغيرات المناخية.و تقديم الدعم والمساندة الفنية للقطاعات المعنية لإنجاز دراسات الحساسية للتغيرات المناخية وإعداد البرامج الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية، و كذلك السعي إلى إدراج التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية القطاعية، وتقييم ومتابعة البرامج والمشاريع في مجال التخفيف والتأقلم وتقدم تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب المساهمات المحددة وطنيا (INDCs) واتفاق باريس.

بالإضافة إلى إرساء منظومة دائمة لليقظة والمتابعة وتقديم الدعم لمختلف القطاعات والمتدخلين في مجال استغلال اليات الدعم الفني والتمويلات على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

و كي يتسنى التقليص من وقع الكوارث الطبيعية لا سيما تواتر الفيضانات و الجفاف سيتم العمل على تدعيم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية و تعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث و الحد من آثارها ووضع و تدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية و التكنولوجية مع مواصلة إعداد الإستراتيجية و برنامج العمل الوطني للحد من مخاطر الكوارث.

المحور رقم 4 : ترسيخ دعائم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي منوال تنموي يقوم على تحقيق التوازن بين الحفاظ على البيئة و حمايتها من ناحية و تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية أخرى .

التنمية المستدامة كمفهوم يعزز التوازن بين الأبعاد الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية و ذلك بهدف تحسين نوعية إطار عيش الإنسان و تعزيز التدبير المستدام للموارد الطبيعية ،و تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة .

و قد أقر مؤتمر ريو ديجانيرو عام 1992 المبدأ الرابع و هو لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأمن عملية التنمية و لا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها . و في هذا الإطار و قصد ترسيخ دعائم التنمية المستدامة فإنه من الضروري العمل على **إدماج مبادئ و مقربات التنمية المستدامة على**

مستوى السياسات العمومية و الإستراتيجيات والتخطيط و ضمن العمليات الإنمائية و ترتكز الإستراتيجية القطاعية للتنمية المستدامة على المسارات التالية :

3- التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

من خلال تمشي يعتمد تعزيز اللامركزية في تثبيت مقومات التنمية المستدامة والحث على تحقيق مواصفات المدن المستدامة والمحافظة على البيئة والنهوض بجودة الحياة والتأسيس لديمقراطية محلية تولي البعد البيئي الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي ينص على "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.

4- 2: النهوض بالتربية من اجل التنمية المستدامة :

هذا التوجه يهدف إلى تكوين أجيال مؤمنة وواعية بأهمية التنمية المستدامة من خلال إرساء برنامج تربوي يستهدف بالأساس الأطفال والتلاميذ بالمؤسسات التربوية بالتنسيق مع الوزارة المشرفة على قطاع التربية.

يهدف هذا البرنامج إلى نشر ثقافة البيئة والتنمية المستدامة النظامية وغير النظامية لدى الناشئة بالمؤسسات التربوية وذلك من خلال تحيين البرامج البيداغوجية لتتماشى مع المتغيرات الجديدة وكذلك تغيير السلوك في إتجاه العناية بالبيئة والتفاعل الميداني والتطبيقي مع المسائل ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

والعمل على تغيير السلوكيات في اتجاه المحافظة على البيئة ونشر الوعي البيئي والتفاعل مع القضايا ذات العلاقة بمحدودية الموارد الطبيعية.

4-3 التشجيع على أنماط الإنتاج و الإستهلاك المستدامة :

ظهرت فكرة "أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة" مع مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو سنة 1992 ضمن المحور الرابع للأجندا 21 العالمية، ثم تم في مؤتمر جوهانزبورغ سنة 2002 الإتفاق على أن الحد من الفقر و تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك مع حماية الموارد الطبيعية وحسن التصرف فيها تعتبر من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد كان ملتقى الخبراء الدوليين (فريق العمل الدولي) المنعقد سنة 2003 بمراكش نقطة الإنطلاق الحقيقية التي حددت مسار تنمية أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة حيث أفضى "مسار مراكش"، إلى تسجيل انطلاق إعداد مخططات إطارية عشرية على مستوى عدد من الدول وقد تركزت المواضيع ذات الأولوية حول: الطاقة، المياه، التنمية الحضرية والتنمية الصناعية.

4-4 النهوض بالشراءات العمومية المستدامة :

و يتمثل التعريف المعتمد رسميا من طرف فريق العمل الدولي حول الشراءات العمومية المستدامة في ما يلي:

"الشراءات العمومية المستدامة هي مسار يؤهل المؤسسات لتلبية حاجياتها من الخيرات والخدمات والأشغال وغيرها من المتطلبات الأخرى بشكل يأخذ بعين الإعتبار دورة حياة المنتج وكذلك المنافع التي تستفيد منها

المؤسسات وعموما الإقتصاد والمجتمع مع تقليص حجم الأضرار التي يمكن أن تمس بالبيئة". ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدامة والشراءات العمومية المستدامة باعتبار الدور الريادي للدولة في أن تكون مثالا يحتذى به و ينسج على منواله القطاع الخاص.
يرمي هذا المسار إلى وضع الإطار العام للشراءات العمومية المستدامة عبر تنفيذ المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة الذي يتم تحيينه بصفة دورية (كل خمس سنوات مثلا)، مما سيمكن من تيسير اختيار القطاعات ذات الأولوية وإبراز التوجهات المستقبلية من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- الحد من التدهور البيئي الناجم عن أنماط استهلاك وإنتاج غير مستدامة،

- النهوض بالتكنولوجيات النظيفة و تشجيع المبادرات النموذجية بأهم قطاعات الإنتاج باعتماد الطاقات المتجددة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية على المياه والأراضي الفلاحية أو الغابية،

- تقوية القدرات الجهوية والمحلية في مجال الشراءات العمومية المستدامة في إطار تكريس مبدأ اللامركزية والحكم الرشيد وفقا للمبادئ التي أتت بمجلة الجماعات المحلية وتناغما مع تحقيق أهداف الأجندا الأممية لسنة 2030.

و إنطلاقا من التشريع الحالي المتعلق بالصفقات العمومية و إستئناسا بالتوجهات الدولية في خصوص الشراءات العمومية المستدامة و في إطار متابعة تنفيذ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة و خاصة في جزئها المتعلق بالشراءات العمومية المستدامة (تندرج في إطار تحقيق الهدف عدد 12 المتعلق بنظم الإستهلاك و الإنتاج المستدامة) قامت الوزارة بإعداد مخطط وطني للشراءات العمومية المستدامة و تم تحيينه للفترة 2019-2023 و إقتراح تعديل بعض فصول الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية .

5-4 : النهوض بالإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة

سعيا لترسيخ مقومات التنمية المستدامة، يتم العمل على تعزيز مقومات الاقتصاد الأخضر إلى أفق 2030 وذلك باعتماد أحدث المقاربات الإقتصادية المتعارف عليها عالميا والتي التزمت المجموعة الدولية بشأنها من خلال الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستديمة ريو + 20 لسنة 2012 "المستقبل الذي نصبو إليه" وبالخصوص التحول نحو الإقتصاد الأخضر في إطار القضاء على الفقر.
للغرض، تم إعداد خارطة طريق وطنية للإقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل التي ترمي إلى التأسيس لخيار الاقتصاد الجديد. وتتمثل أهم الأنشطة المبرمجة في ما يلي :

- تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات مع بناءهذه الخيارات على التحولات التكنولوجية الصديقة للبيئة.

-التأسيس للإلتزام المجتمعي للمؤسسات الإقتصادية خصوصا وبشكل عام المنظمات حتى تكون جزءا لايتجزأ من المؤسسات التي ستلتزم بالميثاق الوطني للتنمية المستدامة.
- ملائمة الإطار القانوني والمؤسساتي للتنمية المستدامة وفق متطلبات الإنتقال الإقتصادي بتونس وأخذا بعين الإعتبار المستجدات على الساحة الوطنية من ذلك إحداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

- تطوير نظم الإستهلاك والإنتاج المستدامين بالعمل على إرساء منظومة الاقتصاد الدائري وهو اقتصاد مستدام يقوم على استخدام آليات و أدواة الإنتاج والاستهلاك المستدام و التحكم في إستعمال الموارد الأولية والطبيعية في عمليات التصنيع، كما يعتمد علي تغيير الأنشطة والممارسات المرتبطة بكيفية التخلص من النفايات، وذلك عن طريق إعادة الاستخدام والإصلاح والتدوير، إمكانية إعادة تحويل المنتجات والمكونات إلي مواد خام مرة أخرى يمكن الاستفادة بها في عمليات أخرى من خلال الإصلاح وإعادة التصنيع . مما يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة، واستنزاف مواردها الطبيعية، والحفاظ علي التنوع البيولوجي، والاستفادة من النفايات، والحد من مخاطر التغيرات المناخية . الى جانب حث المشتري العمومي على إدخال مقتضيات الإستدامة ضمن شروط الشراء.

-تدعيم قدرات الشبان من أصحاب الشهادات العليا من أجل تسهيل اندماجهم في المنظومة التشغيلية وإيجاد فرص عمل في مجال المهن الخضراء أو الإنتصاب للحساب الخاص وبعث مشاريع بيئية مبتكرة وذلك حسب الخصوصيات البيئية والإيكولوجيّة للجهات التي ينتمون إليها وحاجيات النسيج الإقتصادي على المستوى المحلي والجهوي.

تدعيم قدرات الجماعات المحلية ومساعدتها على تصميم وتنفيذ برامج التنمية المستدامة عبر :

- تعزيز قدرات الجماعات المحلية وجميع الأطراف المتدخلة في مجال التخطيط وفقا لمبادئ الحوكمة والمسؤولية المجتمعية وهي المشاركة والشفافية واحترام القانون والمسائلة ضمن المشاريع التي تعالج المسائل البيئية في الجهة. هذه المسائل التي لا يمكن فصلها بأي شكل من الأشكال عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية

- إنشاء حوكمة بيئية محلية ذات جودة عالية من خلال تدعيم قدرات الجماعات المحلية في تنفيذ البرامج البيئية وتيسير الحوار المجتمعي التشاركي والتدريب على إتباع مفاهيم وتقنيات الاتصال والتواصل البيئي والمصاحبة على التغيير الإقليمي. حيث يلعب المستشار البيئي دور الوسيط للمصاحبة على التغيير السلوكي في المجال البيئي، من خلال قدرته على القيادة وإدارة الحوار التشاركي وتسيير المشاريع البيئية المحلية ولعب دور الميسر في تغيير السلوكيات المجتمعية عبر أدوات وقنوات تواصل ناجعة.

- تحديث نظم المعلومات والإحصاء المتعلقة بالتنمية المستدامة.

-توظيف مختلف الأطر الإستراتيجية وآليات البرمجة والتخطيط والمسارات والحوارات لدعم المبادرة الإقتصادية الخضراء وتأطيرها .

-البحث على آليات جديدة لتمويل البرامج البيئية ولتشجيع وتنويع استثمارات القطاع العام والخاص في مجالات البيئة والتنمية المستدامة منها في مجالات التجديد التكنولوجي وتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر.

6-4 التشجيع على البناءات المستدامة :

- يتمثل المشروع في القيام تنفيذ عناصر خطة العمل الأفقية منها والقطاعية المنبثقة عن الدراسة حول البناءات المستدامة ومواصفات البناء الإيكولوجي بتونس والتي تهدف إلى ترسيخ تبني معايير الجودة البيئية العالية للبناءات من مختلف المتدخلين في قطاع البناء من ناحية والنهوض بالبناء المستدام بصفة عامة من جهة أخرى

7-4 النهوض بالمدن المستدامة :

تمثل المدن التونسية اليوم بما تشهده من تطور عمراني و بما تساهم به في الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الوطني دعامة اساسية في منظومة التنمية المستدامة .و يعتبر برنامج المدن المستدامة أحد المسائل الهامة المرتبطة بخيارات تونس الإستراتيجية من أجل تحقيق النقلة النوعية المرتقبة على مستوى جودة حياة المواطنين، و منها تطوير المجال الحضري بما يضمن تحقيق المعادلة بين التصرف الناجع في الموارد الطبيعية و التطلعات المتزايدة للتونسيين من حيث تحسين أطر العيش على غرار توفير العمل اللائق و تطوير الخدمات الصحية و الترفيهية و تيسير ظروف التنقل و المشاركة في الحياة الثقافية و الأنشطة الرياضية.

مع الإشارة إلى ان إرساء أسس إستدامة المدن التونسية يستدعي إستنباط أساليب جديدة للبناء المستدام تدمج التصور الإيكولوجي للبناءات و أنماط ترشيد إستهلاك الطاقة و الماء و التصرف الناجع في النفايات .

كما أصبح من الضروري تغيير منظومة تهيئة المدن و تطوير الخدمات بها التي تمثل منطلق التنمية المستدامة و إطارها الأمثل لتنظيم إستعمال المجال الترابي على المستوي الوطني و الجهوي و المحلي .

و في قصد تكريس هذا التمشي شرعت الوزارة في إعداد إستراتيجية تهتم بواقع المدن التونسية و تحديد مؤشرات و معايير إختيار المدينة المستدامة قصد إقتراح كراس شروط نموذجية خاصة بتنظيم و تهيئة المدن بحسب مقتضيات الإستدامة.و ذلك بغعتبار علاقتها لاوثيقة بتحقيق جل الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر و خاصة منها الهدف 9 (الصناعة و الإبتكار و البنية التحتية) و الهدف 11(مدن و مجتمعات محلية مستدامة)و الهدف 12 (إستهلاك و إنتاج مسؤولان)

ولتجسيد الأهداف المرجوّة تم بلورة رؤية مستقبليّة ترتكز بالخصوص على :

تدعيم اللامركزيّة في مجال التخطيط الترابي والعمراني وإعادة توزيع الأدوار بين كافة المتدخّلين في المجال الترابي وطنيّا وجهويّا ومحليّا .

وضع منظومة حوكمة جديدة بالمدن تمنحها الصلاحيّات اللاّزمة للنهوض بمجالها الترابي والاقتصادي وتحسين محيط الأعمال والاستثمار بها في إطار نظرة شاملة .

تحسين المشهد العمراني والمعماري للمدن التونسيّة .

تطوير التكوين والبحث في مجال التهيئة الترابيّة والتعمير على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ونقل التكنولوجيات النظيفة لأهم الأنشطة الصناعية مع تدعيم استعمال الطاقات المتجددة و رسكلة و تثمين النفايات بما يسمح بخلق مهن خضراء جديدة تساعد على تحسين ظروف عيش المتساكنين والحد من استنزاف مجهودات الدولة في مجالي حماية البيئة و نظافة المحيط.

√تحديد الأولويات الخاصة بالبرنامج

تتركز أوليات البرنامج خلال الفترة القادمة على المحاور التالية :

أولوية 1: المساهمة في تحسين ظروف العيش : من خلال الوقاية من التلوث و الحد من تأثيراته السلبية على البيئة و الإنسان و العناية بالبيئة الحضرية : من خلال المساهمة في

المجهود الوطني للعناية بالمنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء و مشروع المدن المستدامة. إعتماد طرق عصرية في التصرف في النفايات المنزلية و النفايات الصناعية ترتكز على التثمين و رسكلة النفايات و التقليص من النفايات من المصدر و تحسين خدمات التطهير و تعميمها بكل مناطق الجمهورية.

أولوية 2 :المحافظة على المنظومات الطبيعية و التنوع البيولوجي و حماية الأراضي و السواحل من التدهور ،و تطوير المناطق الحساسة و مقاومة الأصناف الغريبة و الغازية و المحافظة على الموروث الجيني من الأصناف النباتية و الحيوانية المحلية .

أولوية 3: ترسيخ التنمية المستدامة و النهوض بالإقتصاد الأخضر من خلال دعم كل الأنشطة الإقتصادية التي تعتمد على التقليص من المخاطر البيئية و ندرة الموارد الطبيعية و النهوض بالمهن الخضراء التي تحترم البيئة و ذات إستهلاك ضعيف للموراد الأولية و لها تأثير ضعيف على البيئة .

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

لقد تم تحديد جملة من الأهداف الإستراتيجية سيتم العمل على تجسيمها على المدى المتوسط و البعيد و هي كالتالي:

الهدف 1: تعزيز مسارات التنمية المستدامة و قيادتها في مختلف القطاعات .
الهدف 2: المساهمة في تحسين جودة الحياة و الأمن البيئي للمواطنين و المواطنات في المناطق الحضرية و الريفية.
الهدف 3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و المحافظة عليها و إستعادتها و تثمينها.

الهدف 1: تعزيز مسارات التنمية المستدامة و قيادتها في مختلف القطاعات .

تقديم الهدف:

يتم تجسيم هذا الهدف من خلال العمل على:

- تنسيق ومتابعة الأنشطة و التدخلات الرامية إلى تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية.
- اعداد ومتابعة تنفيذ برنامج التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة بالتعاون مع وزارة التربية والأطراف الأخرى المعنية

- متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- ارساء التخطيط التشاركي للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.
- تجسيم وتطوير برنامج وشبكة المدن المستدامة.
- النهوض بمسار البناء المستدام بالتعاون مع الأطراف المتدخلة.
- ارساء التقييم الاستراتيجي البيئي للسياسات العمومية والمخططات والبرامج والمشاريع الكبرى الوطنية منها والجهوية.
- ارساء منظومة لرصد وتحليل ومتابعة التغيرات والمستجدات المحلية والاقليمية والدولية في المجالات العلمية والتكنولوجية والقانونية المتعلقة بحماية البيئة واستدامة التنمية.
- رصد ومتابعة المؤشرات ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة ووضع منظومة معلوماتية للغرض ومتابعتها.
- متابعة تنفيذ الأجندا الأممية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني بالتعاون مع كل الاطراف المتدخلة وطنيا ودوليا.
- العمل على تبني منوال تنموي بديل وإدماجي وذلك بواسطة التأسيس لمقاربة جديدة تجمع بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واستدامة المنظومات والموارد الطبيعية.
- المساهمة في وضع الآليات الكفيلة لتركيز مقومات نمو مستدام والنهوض بالتشغيل اللائق من خلال الإحاطة بباعثي المشاريع الذين يرغبون في الاستثمار في مجال الاقتصاد الدائري أو الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد الأزرق أو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- المساهمة في تقوية قدرات الشركات والمؤسسات قصد توجيه نظم استهلاكها وإنتاجها نحو الاستدامة والنهوض بالمسؤولية المجتمعية لدى هذه الشركات والمؤسسات.
- تعزيز منظومة الشراءات العمومية المستدامة في تحقيق التحول نحو المنوال التنموي الجديد والبديل وذلك بالتعاون مع كافة الأطراف المتدخلة.

مراجع الهدف :

- ✓ دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 26 جانفي 2014
- ✓ مجلة الجماعات المحلية
- ✓ التوجهات العامة للمخطط التنموي 2016-2020
- ✓ التوجهات المنبثقة عن قمة الأرض الأممية ريو + 20 بريو جينيرو سنة 2012
- ✓ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 "المستقبل الذي نصبو إليه (الفقرة 230) حول وضع مناهج دراسية تتعلق بالإستدامة
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2020
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر (2016-2030)
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات و المنظمات
- ✓ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2016 – 2030 (ضمن أجندة التنمية لما بعد سنة 2015)
- ✓ برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة 2015-2020
- ✓ المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة

✓ الخطة العشرية لتطوير نظم الإنتاج و الإستهلاك المستدامة

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد ثلاث مؤشرات كل مؤشر يمكن من متابعة التطور الحاصل في مستوى كل مسار من المسارات على المستوى الوطني.

المؤشر الأول خاص بمتابعة التطور الحاصل بالنسبة للبلديات المنخرطة في مسار الأجندا 21 محلية.

المؤشر الثاني خاص بمتابعة التطور الحاصل بالنسبة للمدارس المنخرطة في مسار المدارس المستدامة على النطاق الوطني .

المؤشر الثالث خاص بمتابعة التطور الحاصل على مستوى مختلف مكونات خارطة الطريق نحو تجسيم الإقتصاد الأخضر.

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق م 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1 .1 .1 .1 :عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة		314	362	410	410	458	506	554
المؤشر عدد 1 .1 . 1 .2: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	نسبة	%53	%56	%61	%74	%78	%82	%86

الهدف 2 : المساهمة في تحسين جودة الحياة و الأمن البيئي للمواطنين و المواطنات في المناطق الحضرية و الريفية .

- تقديم الهدف: بلوغ هذا الهدف يكون من خلال :
- دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية. و الحد من الإزعاجات والأضرار المتأتية من الحشرات والآفات.
- تحسين التصرف في مختلف النفايات بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات
- تعميم خدمات التطهير لتشمل سائـــر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و توسيع و تهذيب محطات التطهير
-حماية المحيط من التلوث الهوائي و المائي و تلوث التربة ،
- مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.
- مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر التلوث والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن
- تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية خاصة بالنسبة لدراسات المؤثرات على المحيط و دراسات إزالة التلوث .
- العمل على إزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة ،
- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه.
- وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات للوقاية والحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وايفاء بلدنا بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

- مرجع الهدف :

- توجهات مخطط التنمية 2016-2020
- الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ما بعد 2020

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد ثلاثة مؤشرات لقياس نسبة التقدم في تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي

-المؤشر الأول يمكن من قياس نسبة السكان المرتبطين بالشبكة العمومية لتطهير المياه المستعملة بالبلديات التي تتدخل فيها مصالح الديوان الوطني للتطهير و هي حوال 200 بلدية من ضمن 350 بلدية .و ذلك بإعتبار ان المياه المستعملة غير المعالجة تتسبب في أضرار كبيرة على مستوى البيئة و خاصة المائدة المائية و تؤثر بصفة كبيرة على جودة الحياة بالبلديات المعنية .

-المؤشر الثاني يمكن من قياس التطور الحاصل على مستوى النفايات المنزلية التي يتم تجميعها و توجيهها إلى مراكز التحويل ثم إلى المصبات المراقبة الموجودة بكل ولايات الجمهورية .فكلما كانت نسبة النفايات المنزلية التي تبقى ملقاة في المحيط كبيرة كلما زادت نسبة تدهور البيئة و تراجعت جودة الحياة بالمناطق المعنية .

-المؤشر الثالث يتعلق بقياس التطور الحاصل على مستوى التلوث الصناعي بالمناطق الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة . لأنه كلما زادت نسبة التلوث الصناعي كلما زادت المخاطر البيئية التي تهدد الإنسان و الطبيعة و هذا يؤدي إلى تراجع جودة الحياة بالمناطق المهددة بالتلوث الصناعي .

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.2.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة	90,1	90.15	90.33	90.4	90.6	90.8	91.1
المؤشرعدد 2.2.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة	نسبة	75%	82%	84%	%82	%83	%83	%84
المؤشر عدد 3.2.1.1 نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثرتلويثا للبيئة	نسبة	0	0	70% 02 معمل الحلفاء بالقصرين وشركة إسمنت بنزت	80% 04 مجمع الكميائي بقابس والحوض المنجمي بقفصة	80% 06 شركة الفولاذ بنزرت والمجمع الكميائي بقابس	60% 8 الشركة التونسية لتكرير النفط	30% 09 الشركة التونسية لتكرير النفط

الهدف3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و المحافظة عليها و إستعادتها و تثمينها.

تقديم الهدف :

الحفاظ على التنوع البيولوجي و حمايته من كل أشكال التدهور و تنميته و إستعادته

تجسيم هذا الهدف يكون من خلال :

- المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تدعيم التصرف المستدام للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية
- المحافظة على الموروث الجيني الوطني و ذلك بارجاعه الى مالفه الطبيعية و استرجاع ما هو موجود ببنوك الجينات الأجنبية و وضع اتفاقيات تبادل حسب المعايير الدولية و ذلك للوصول إلى الموارد الجينية و تقاسم المنافع المتأتية من إستعمالها.

- دعم و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها في مجال السياحة الإيكولوجية .و ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة
- مراجعة وتعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي للتنوع البيولوجي
- دعم تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية والعمل على إرساء الآليات المؤسساتية والفنية الخاصة بتنفيذ مقتضيات بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية ومشروع القانون حول الكائنات المحورة جينيا.

-التصرف المستدام في المنظومات الرعوية والغابية و الحد من تدهور الأراضي
- السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.
-إحكام التصرف والوقاية ومقاومة المخاطر المنجرة عن الأصناف الغريبة الغازية والتحكم في تأثيراتها على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية بتونس

- حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات ومراقبة التصرف في الملك العمومي البحري، و حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة و تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية والبحرية.
- التصرف المستدام و تثمين المنظومات الواحية و إدماجها في مختلف القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية
- حماية الأصناف النباتية و الحيوانية من خطر الإنقراض عبر إعداد برامج للمحافظة عليها و السهر على تنفيذها مع الهياكل المختصة.
- المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .
- تعزيز القدرات لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
- دمج قيم وخدمات التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية والمجتمع
- الحد من الضغوط والتهديدات على التنوع البيولوجي والترويج الاستخدام المستدام لها
- حماية واستعادة التنوع البيولوجي وتحسين مناعة النظم الإيكولوجية والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية
- تطوير المعارف العلمية ودعم المعارف التقليدية

<u>- مرجع الهدف :</u>

-الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي
- الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر
الإتفاقية الأممية للتغرات المناخية
الإتفاقية الدولية للموارد الوراثية للتغذية والزراعة
-لإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد المؤشر المتعلق بنسبة تقدم إعداد و متابعة تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي.

هذا المؤشر يمكن من متابعة تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار إحترام وتنفيذ تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر وتعير المناح.و التي تقوم الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة بإعدادها و متابعة تنفيذها من قبل مختلف الأطراف المتدخلة كما تقوم بتنفيذ مشاريع نموذجية في هذا المجال .

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			تقديرات			
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.3.1.1 نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجية و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و تثمينه .	نسبة				%25	%50	%75	¨%100
عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الطبيعي و الفلاحي العالمي .	عدد			1 (واحة قفصة)	3 +غار الملح و دجبة	4 +كسرى بسليانة	6 +بني خداش بمدنين و كسرى بسليانة ضمن برنامج الإنسان و المحيط الحيوي	7 + الشرافي قرقنة

2- تقديم أنشطة البرنامج :

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات (التي لا تستوجب ترجمة مالية)	الأنشطة (التي تستوجب ترجمة مالية)	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021 دفعا بحساب أ د
الهدف 1: تعزيز مسارات التنمية المستدامة و قيادتها في مختلف القطاعات .	**المؤشر1 .1 .1 .1** عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة	458	المشاركة في أعمال التحيين للبرامج التربوية الرسمية قصد إدراج مفاهيم و مبادئ التنمية المستدامة	- تكوين قرابة 54 مكون من سلك المربين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة - تركيز منظومة الفرز الانتقائي 200مؤسسة تربوية -التدخل في 48 مؤسسة تربوية في إطار توسيع شبكة المدارس المستدامة	140
	المؤشر عدد 1 .1 . 1 .2: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	%78	المساهمة في المقاربة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. -المساهمة في متابعة تقدم أهداف التنمية المستدامة في إطار أجندة التنمية لما بعد 2015	- الشراءات العمومية المستدامة - أنشطة مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر -المسؤولية المجتمعية للمؤسسات	**300**
الهدف 2 : المساهمة في تحسين جودة الحياة و الأمن البيئي للمواطنين و المواطنات في المناطق الحضرية و الريفية .	المؤشر عدد 1.2.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهير	%90.6		توسيع و تهذيب شبكات التطهير	
	المؤشرعدد 2.2.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة	%82	- متابعة الدراسات و الأشغال التي هي بصدد الإنجاز -عرض المشاريع المزمع إنجازها على انظار اللجنة الوطنية للموافقة على بالمشاريع العمومية - التشجيع على التثمين و الرسكلة - تطوير المنظومات المحدثة و إحداث منظومات جديدة - إستكمال الإطار القانوني و الترتيبي لقطاع النفايات	-توسعة مصبات النفايات المستغلة حاليا - انجاز وحدات لمعالجة النفايات - احداث مراكز تجميع و نقل النفايات	**17**

		الصناعية - التعهد بالملفات العقارية المتعلقة بإنجاز المصبات ومراكز التحويل			
	المؤشر عدد 3.2.1.1 **نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثرتلويثا للبيئة**	المتابعة للأنشطة و المشاريع المنجزة	%80	- الحد من التلوث بمصنع الفولاذ ببنزرت - الحد من التلوث بالمجمع الكيميائي بقابس	**1157**
الهدف 3: **حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و المحافظة عليها و إستعادتها و تثمينها.**	المؤشر عدد 1.3.1.1 نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجية و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و تثمينه .	**-** متابعة الدراسات و خطط العمل و الأشغال التي هي بصدد الإنجاز - تنسيق تدخلات مختلف الأطراف - تنظيم إجتماعات و ندوات ورشات عمل - الإحاطة بمنظمات المجتمع المدني - تنمية المعارف و إتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية التنوع البيولوجي .	%54.25	- إعداد الإطار القانوني و الترتيبي للمحافظة على التنوع البيولوجي - إعداد دراسات في مجالات تتعلق بحماية التنوع البيولوجي	**1105**

3-نفقات البرنامـــج:

1.3 – ميزانية البرنامج

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج البيئة و التنمية المستدامة 296,998 م د و تتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة حسب طبيعة النفقة*

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	25 159	27 208	28 408	1 200	4,5
نفقات التسيير	3 234	3 240	3 240	0	0
نفقات التدخلات	223 534	238 129	238 088	-41	
نفقات الاستثمار	1 363	27 262	27 262	0	0
المجموع	**253 290**	**295 839**	**296 998**	**1 159**	0,4

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

بحساب 1000 د

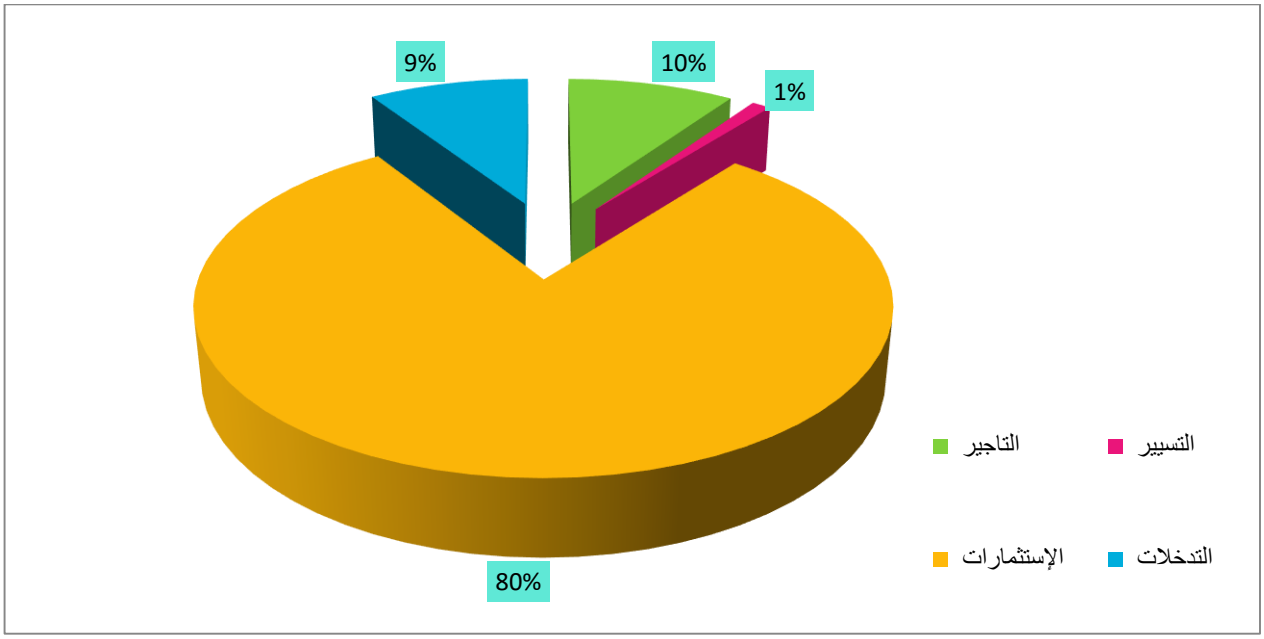

جدول عدد8:

ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة حسب مآل النفقة :

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة" الوحدة :ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2020-2021	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
البرنامج : البيئة و التنمية المستدامة	1 -دعم سياسة البيئة و التنمية المستدامة	2404	19 126	119 520	100 394	525
	2-تحسين جودة الحياة	1538	24 380	23 295	-1 085	
	3-المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية	31	895	1 105	210	23,5
	4-المحافظة على الموارد الجينية	1.735	1 665	2 400	735	44
	5-التنمية المستدامة	377	960	970	10	1
	6-التصرف في المياه المستعملة	173817	202 000	108 000	-94 000	
	7-التصرف في النفايات	25140	6 796	6 796	0	0
	8-المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث	17891	19 167	19 737	570	3
	9-حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية	13145	13 845	13 925	80	0,6
	A-نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيات الخضراء	5723	5 005	1 250	-3755	
	الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات	1500	2 000	0		
مجموع البرنامج		243 301	295 839	296 998	1159	0.4

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

3-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

يرجع تطور الإعتمادات المبرمجة لفائدة البرنامج للفترة 2021-2023 إلى السعي إلى تحسين المؤشرات المتعلقة بنسبة الربط بشبكة التطهير و نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة للمصبات المراقبة و النشطة المبرمجة في هذا لامجحال و المتمثلة خاصة في أشغال إنجاز محطات تطهير جديدة و محطات ضخ و توسيع و تأهيل منشآت التطهير. و كذلك برمجة إنجاز مصبات مراقبة للنفايات المنزلية و مراكز تحويل ووحدات لمعالجة و تثمين النفايات .كما تم برمجة عديد المشاريع و الأنشطة في مجال الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023)لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	23 586	25 159	27 208	28 408	53 951	55 976
نفقات التسيير	2 687	3 234	3 240	3 240	10 652	11 012
نفقات التدخلات	14 727	223 534	238 129	238 088	340 393	297 931
نفقات الإستثمار	148 780	1 363	27 262	27 262	29 132	27 030
بقية النفقات	66 720	0	0	0		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	256 500	253 290	295 839	296 998	434 128	391 949
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	259 727	256 370	299 077	300 168	437 298	395 119

البرنامج عدد 2 : الشؤون المحلية

رئيس البرنامج: فيصل قزاز

تاريخ التسمية : بداية من 22 جويلية 2020

1. تقديم البرنامج و استراتيجيته:

تساهم العديد من الهياكل بصفة مباشرة وغير مباشرة في ضبط وتنفيذ إستراتيجية وأهداف برنامج الشؤون المحلية وهي الإدارات المركزية والجهوية والهياكل والمؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية تحت الإشراف.

1-1 خارطة البرنامج: الهياكل المتدخلة:

البرنامج	الشؤون المحلية
البرنامج الفرعي	مرافقة مسار اللامركزية
الوحدات العملياتية	- الهيئة العامة للإستشراف ومرافقة المسار اللامركزية -مركز التكوين و دعم الامركزية
الفاعلون العموميون	- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

2-1 إستراتيجية البرنامج:

***إطار البرنامج :**

هذا البرنامج يندرج في إطار التوجهات المنبثقة عن المخطط التنموي 2016-2020 و هي:

- ✓ -إستكمال بناء الإطار المؤسساتي
- ✓ -إرساء مقومات اللامركزية
- ✓ -تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة
- ✓ -تطوير البنية الأساسية و دعم اللوجستية
- ✓ -الإقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة
- ✓ -دفع التنمية بالجهات و الرفع من جاذبيتها
- ✓ -تطوير و تطويع منظومة تمويل التنمية الجهوية
- ✓ -تحسين الظروف المعيشية على المستووين المحلي و الجهوي
- ✓ -تطوير اللامركزية و إرساء أسس الحوكمة المالية و الجهوية

و تكريس أحكام الباب السابع من دستور الجمهورية التونسية الصادر في 26 جانفي 2014 و مقتضيات مجلة الجماعات المحلية الصادرة في شهر ماي 2018 .

***الغاية العامة للبرنامج :**

برنامج الشؤون المحلية يهدف إلى إرساء مسار اللامركزية و أسس الحوكمة المحلية و الجهوية و ذلك من خلال استكمال الإطار القانوني و المؤسساتي المنظم للسلطة المحلية و تركيز المجالس الجهوية و مجالس الأقاليم و المجلس الأعلى للجماعات المحلية و دعم الموارد المالية و البشرية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و الرفع من استقلاليتها و تطوير الإستثمارات البلدية و خاصة البلديات الجديدة .

و تفعيل التمييز الإيجابي للحد من التفاوت الجهوي و العمل على رقمنة الإدارة البلدية و نشر ثقافة المواطنة و تثبيت قواعد الحوكمة الرشيدة .

√<u>تقديم أهم الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج:</u>

تشكو الجماعات المحلية بصفة عامة من عديد الصعوبات والمعوقات تتمثل خاصة في:

- **<u>محدودية القدرات البشرية خاصة ذات الكفاءة العالية وضعف نسبة التأطير:</u>**

يعد نقص الموارد البشرية و خاصة الإطارات العليا أهم عائق أمام ضمان فاعلية ونجاعة العمل البلدي، ذلك أن عدد الأعوان العاملين بالجماعات المحلية لا يتعدى 5 % من مجموع الأعوان العاملين في قطاع الوظيفة العمومية وهو عدد ضئيل جدا بالنظر لحجم المهام الموكولة للبلديات كما أن نسبة التأطير تعتبر متدنية فهي لا تتجاوز 11,8% (الإطارات من صنف أ) منها 6,8% بالنسبة للإطارات الإدارية و3,2% بالنسبة للإطارات الفنية و 1,9% بالنسبة للإطارات المختصة، في حين أن 88,2% ينتمون للأعوان من أصناف "ب" و"ج" و"د" ولمختلف

أصناف العملة. وقد أثرت هذه الوضعية سلبا على مستوى الخدمات المسداة من قبل البلديات لفائدة متساكنيها وحدت من دورها في النهوض بالتنمية المحلية وتحسين الإطار الحياتي للمواطنين وخاصة بالبلديات ذات المؤشرات التنموية المتدنية أو تلك التي دخلت حديثا في المجال البلدي.

- **ضعف الموارد المالية:**

تعتبر الموارد المالية للبلديات ضئيلة جدا فهي تتراوح بين 4% و5 % مقارنة بميزانية الدولة بما لا يتماشى مع حجم المسؤوليات المناطة بعهدتها، ويحد من فاعليتها ويكرس تبعيتها للسلطة المركزية، مما ينعكس سلبا على الخدمات المسداة للمواطنين وقدرتها على تنمية المناطق خاصة الداخلية. مقارنة ببعض البلدان تصل هذه الميزانية في المغرب إلى11 % و18 % في تركيا وبولونيا 33 % والدانمارك 54%.

وتجدر الملاحظة أن سنة 2020 ستسجل تراجعا في الموارد الإعتيادية للبلديات نتيجة تداعيات فترة الحجر الصحي بسبب فيروس كورونا المستجد وينتظر أن يتواصل ذلك خلال سنة 2021 مقابل عدم برمجة أية إعتمادات إستثنائية من ميزانية الدولة لفائدة البلديات الأكثر تضررا من أزمة "الكوفيد 19".

كما أن لعدم تحويل كامل الموارد المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية البالغة لحد التاريخ 174 م د مقابل ترخيص بميزانية الدولة في حدود 100 م د تداعيات على التوازنات المالية للعديد من البلديات وكذلك الشأن على توازنات الشركة التونسية للكهرباء والغاز من حيث إرتفاع مديونيتها تجاه البلديات.

- **تفاقم المديونية :**

أدى ضعف الموارد المالية للبلديات إلى تفاقم المديونية لدى عدد هام من البلديات التي بلغت 118 م.د إلى حد 2019 و عجز العديد منها على الإيفاء بتعهداتها تجاه المتعاملين معها على الرغم من تحمل ميزانية الدولة ديون 64 بلدية بصورة كلية أو جزئية بمبلغ 145,3 م د يتم خلاصه خلال الفترة 2024/2020، وإقتصر مجهود عدد منها على تأمين نفقات التصرف وذلك على حساب برامجها التنموية. هذا وقد تراجعت الموارد المالية للمجالس الجهوية تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2018 نتيجة تعميم النظام البلدي وتخصيص الموارد الجبائية كليا لفائدة البلديات و إقتصار مواردها أساسا على دعم الدولة.

- **عدم ملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي لعمل الجماعات المحلية.**

إن الازدواجية الوظيفية للولاية والوالي كممثل للحكومة ورئيس للمجلس الجهوي تمثل سببا للغموض الهيكلي في العلاقة بين السلطة اللامحورية والسلطة المحلية. كما يشهد الجانب العمراني عديد الصعوبات الهيكلية تتعلق أساسا بعدم ترابط أمثلة التهيئة العمرانية مع

المخططات التنموية وغياب سياسة عمرانية محلية واضحة مع عدم وجود هياكل فنية لامركزية للتنسيق والمتابعة وضعف تطبيق القرارات. مما أدى إلى توسع عمراني غير منتظم مع إنتشار البناءات الفوضوية، علاوة على عدم التلاءم بين منوال التخطيط الوطني مع الآليات الجديدة للتخطيط التنموي على مستوى كل بلدية.
ويلاحظ أن دور دوائر الشؤون البلدية بالولايات لا زال محدودا نظرا لعدم مراجعة إطارها الهيكلي والتنظيمي والوظيفي كمصالح خارجية للوزير المكلف بالشؤون المحلية وضعف قدراتها للتصرف.

√المحاور الإستراتيجية لبرنامج الشؤون المحلية :

في إطار مرافقة مسار اللامركزية تتركز تدخلات و أنشطة البرنامج حول ثلاثة محاور إستراتيجية و هي كالتالي :

المحور الإستراتيجي 1: تدعيم الموارد المالية و البشرية و اللوجستية للجماعات المحلية

-توفير وتعبئة الموارد المالية الضرورية والملائمة لإرساء مسار اللامركزية من خلال :

*** تطوير المالية المحلية :**

سيتم العمل على إرساء دعائم النظام المالي الجديد من خلال إحداث صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل، ومراجعة قانون الجباية المحلية ومجلة المحاسبة العمومية، من أجل الحصول على نظام مالي وجبائي محلي أكثر يتوافق مع أحكام الدستور والقانون الأساسي للجماعات المحلية.و مساعدة البلديات على تنمية مواردها الذاتية و إستعادة توازناتها المالية و تطهير مديونيتها و تطوير منظومة الإستخلاص .

وتطوير الإطار المؤسساتي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية تماشيا مع متطلبات المسار اللامركزي الجديد ومزيد تقريب خدماته للبلديات في مجال المرافقة الفنية،

من ناحية أخرى تعمل الوزراة على استكمال إصدار معايير حسابات الجماعات المحلية من قبل المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية وإصدار الأمر المنصوص عليه بالفصل 191 من مجلة الجماعات المحلية المتعلق بالنظام المحاسبي للجماعات المحلية الى جانب التعويل على الخبراء المحاسبين في مختلف مراحل إعداد الجرد السنوي لممتلكات الجماعات المحلية المنقولة وغير المنقولة وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 192 من مجلة الجماعات المحلية .

و كذلك تركيز نظام معلوماتي مندمج لمختلف جوانب التصرف المالي من خلال تفعيل مقتضيات الفصل 127 من مجلة الجماعات المحلية الذي يلزم الدولة بإرساء منظومات تشبيك إعلامية وطنية لإحكام التصرف في موارد وممتلكات كافة الجماعات المحلية من اجل استغلالها في الجباية المحلية.

المحور الإستراتيجي 2:تعزيز مجهود الإستثمار بالبلديات

تلعب الجماعات المحلية دورا محوريا في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها السلطة المحلية الأقرب للمواطن والأكثر إلماما بمشاغله وتطلعاته المشروعة .وهي المؤهلة أيضا حسب ما يتوفر لها من إمكانيات لضبط حاجياتها بما يستجيب لتطلعات متساكنيها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة وميزاتها التفاضلية.

و في هذا الإطار تعمل الوزارة على مواصلة المجهودات في مجال متابعة تنفيذ مخططات الإستثمار البلدي وبرامج ومشاريع التنمية المحلية ودعم التنسيق بين مختلف الهياكل والمؤسسات المتدخلة في هذا المجال ودفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مواصلة تمويل مشاريع الجماعات المحلية عن طريق صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية وذلك عن طريق:

- تعبئة الموارد المالية الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الإستثمارية للجماعات المحلية
- إسناد القروض للبلديات وللمجالس الجهوية بالولايات؛
- التصرف في مساعدات الدولة لفائدة البلديات؛
- إسناد مساعدات استثنائية للبلديات والجماعات المحلية التي تمر بصعوبات مالية؛
- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة مشاريعها الاستثمارية؛
- مساعدة الجماعات المحلية على إحكام التصرف في الموارد المتوفرة لديها من خلال التحليل الدوري لموازينها وطاقاتها على التداين واقتراح الإجراءات العملية لتنمية مواردها الذاتية والاستعمال الأمثل للموارد المخصصة للتنمية؛
- إبرام صفقات مجمعة لاقتناء المعدات لفائدة البلديات.

مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2020-2022 بداية من سنة 2020 بواسطة اعتمادات إضافية في شكل قرض من البنك العالمي لفائدة الدولة بقيمة تقارب 467 م د تحول على امتداد ثلاث سنوات إضافة إلى الشروع في تنفيذ مشاريع البلديات الجديدة بقيمة جملية تقارب 336,6 م د .

تطوير نشاط صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية من خلال الانفتاح على أنشطة جديدة لفائدة الجماعات المحلية والقطاع الخاص المرتبط بقطاع التنمية المحلية. وتتمثل هذه الأنشطة المرتقبة في إسناد قروض خزينة لتمويل مراحل ما قبل انجاز المشاريع إضافة إلى المساهمات المالية

في بعض المشاريع إلى جانب خدمات الاستشارة والمساعدة الفنية وإدارة المشاريع لفائدة الجماعات المحلية.

المحور الإستراتيجي 3: تدعيم قدرات التصرف و تحسين الحوكمة المحلية

العمل على تدعيم قدرات الجماعات المحلية من خلال :

- تدعيم دور مركز التكوين ودعم اللامركزية عبر تطوير برامج التكوين مع التفتح على المؤسسات التكوينية المتخصصة في إطار الدور المنوط بعهدة اللجنة الوطنية لتكوين أعضاء المجالس المحلية.

- مساندة الجماعات المحلية في مجال إحكام التصرف الإداري والمالي وتنمية قدراتها الذاتية في مجال تسيير الشؤون المحلية.

- إرساء مقومات العمل التشاركي المحلي بين الجماعات المحلية وبقية الهياكل العمومية والخاصة ومكونات المجتمع المدني.

-تنسيق تدخلات وأعمال مختلف الجماعات المحلية على الصعيد المحلي والجهوي والوطني والتحكيم بينها.

- وضع برامج لتحديث وتطوير أساليب ومناهج العمل وتركيز إدارة إلكترونية وتحسين جودة الخدمات بالجماعات المحلية.

-الإشراف على البرامج الوطنية ذات الصلة بإختصاصات الجماعات المحلية و خاصة في مجالات النظافة و حفظ الصحة و العناية بالبيئة و جمالية المدن.

√تحديد الأولويات الخاصة بالبـــرنامج:

تم تحديد ثلاثة أولويات على المدة القصير و المتوسط :

أولوية1: تدعيم قدرات الجماعات المحلية و دعمها بالموارد المالية و البشرية و اللوجستية .

أولوية 2: إرساء دعائم النظام المالي الجديد وفق مقتضيات مجلة الجماعات المحلية .

أولوية3: دفع الإستثمارات البلدية و الجهوية و خاصة البلديات الجديدة و البلديات التي تم توسيع مجالها الترابي.

2-أهداف ومؤشرات قيس الآداء للبرنامج :

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

في إطار إرساء مسار اللامركزية تم تحديد هدفين إستراتيجيين يتعلقان بتدعيم الموارد البشرية و المالية للجماعات المحلية للرفع من آدائها و تحسين الخدمات التي تقدمها للمواطن.

الهدف 2-1-1 :النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية

- تقديم الهدف:

وتقدر الحاجيات المستقبلية للجماعات المحلية من الإطارات الإدارية والفنية خلال السنوات القادمة في حدود 7000 إطار جديد .

لذا لا بد من العمل على الترفيع في نسبة التأطير بالبلديات بشكل تدريجي للإرتقاء من 11,8 % سنة 2020 إلى 16% سنة 2023 من أجل ضمان نجاعة التدخلات العمومية و التكفل بصلاحيات جديدة و ذلك من خلال إعتماد أربع آليات أساسية وهي :

الآلية الأولى : التشجيع على الحراك الوظيفي للكفاءات العليا بالوظيفة العمومية من الإدارات المركزية و الجهوية نحو البلديات مقابل تشجيعات مالية .

الآلية الثانية : إحداث بورصة الخطط البلدية على الخط لتمكين البلديات من إدراج كافة حاجياتها من الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في الإختصاصات التي تهم الشأن البلدي .

الالية الثالثة : الأنتداب المباشر من قبل البلديات طبقا للأمر الحكومي عدد 291 لسنة 2019 بتاريخ 22 مارس 2019.

الآلية الرابعة : البرنامج الخصوصي لإنتداب 1031 إطار لفائدة البلديات .

-مرجع الهدف :

- مسار اللامركزية الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2015.
- مجلة الجماعات المحلية

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد مؤشر وحيد لقياس هذا الهدف و هو المتعلق بنسبة التأطير بالجماعات المحلية .هذا المؤشر سيمكن من متابعة تطور نسبة التأطير من سنة إلى أخرى و ذلك من خلال مقارنة عدد الإطارات بالعدد الجملي للأعوان بالجماعات المحلية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.1.1.2 تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	نسبة	%7	%9	%11	%11.8	%13	%14	%16

الهدف 2-1-1 :تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم إستقلاليتها.

سيتم العمل على تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية وذلك من خلال الترفيع في مبلغ الدعم المالي السنوي المخصص من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية بنسبة 10% كحد أدنى خلال الفترة 2023/2021 و تطهير مديونية البلديات بالنسبة لـ 64 بلدية التي تم ضبط رزنامة في شأنها خلال الفترة 2024/2020.ومساعدة البلديات التي تمر بصعوبات هيكلية على إستعادة توازناتها المالية بصورة مرحلية.مع توفير منح توازن لضمان حسن سير الأنشطة الحيوية للبلديات المعنية.هذا بالإضافة إلى تطوير منظومة المالية المحلية .

كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة الموارد المالية المحالة من الميزانية العامة للدولة بما يساعد على ضمان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية والتكفل بصلاحيات جديدة في إطار اللامركزية .

-مرجع الهدف

- مسار اللامركزية الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2015.
- قرار السيد رئيس الحكومة بمناسبة إشرافه بتاريخ 26 مارس 2019 على الملتقى الوطني "من أجل بلديات فاعلة في التنمية المحلية" القاضي بالترفيع في نسبة الدعم المالي السنوي بـ 10% لمدة 3 سنوات بداية من سنة 2020.
- مجلة الجماعات المحلية

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

هذا المؤشر سيمكن من متابعة مدى التقدم الحاصل على مستوى الموارد المالية المحالة من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية من سنة إلى أخرى لتعزيز الإستقلالية المالية للجماعات المحلية .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات			
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر عدد 2.2.1.2: تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	نسبة	%1	%6	%12	%9	%10	%10	%10

2-2تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد:1

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج الشؤون المحلية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021 دفعا بحساب م.د
الهدف 1: النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية	**المؤشر عدد .1.1.1.2.** تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	%13	- تسهيل الحراك الوظيفي - إحداث بورصة خطط بلدية - إنتدابات خصوصية	التكوين و التأطير	1.7
الهدف 2: تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها وتجسيم إستقلاليتها	**المؤشر عدد :1.2.1.2** تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	% 10	إعداد النصوص التشريعية و الترتيبية	الدعم المالي للجماعات المحلية	580

3 - نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج الشؤون المحلية:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الشؤون المحلية 921,435 م د و تتوزع كما يلي:

جدول عدد:2ميزانية برنامج الشؤون المحلية حسب طبيعة النفقة* (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2018	إنجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	14 562	16 945	19 627	20 327	+700	+3.6%
نفقات التسيير	1 803	1 949	3 295	3 295	0	0
نفقات التدخلات	481 069	640535,9	822 975	893 975	+71 000	+8,6%
نفقات الاستثمار	121 311	0	3838	3 838	0	0
بقية النفقات	94 000	0	-	-	-	-
المجموع	712 745	659 429,9	849 735	921 435	+71 700	+8.4%

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

بحساب 1000د

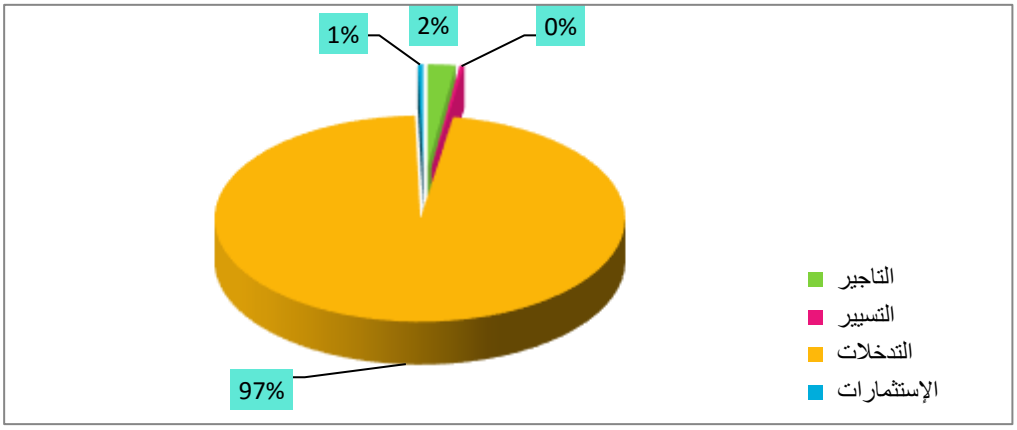

جدول عدد:3

ميزانية برنامج الشؤون المحلية حسب مآل النفقة :"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة :ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020	تقديرات 2021	نسبة التطور 2020-2021	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
مرافقة مسار اللامركزية	1-ترسيخ مسار اللامركزية والحوكمة المحلية	18 035	568 974	734 021	165 047	+29%
	2-الدعم المالي للجماعات المحلية	587 000	100 000	-	-	-
	3-دعم قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية	1 497	1 731	1 731	0	0
	4-دعم المشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية	127 000	177 500	185 000	+7 500	+4.2%
	5- دعم المالية المحلية		1530	683	-847	-55.4%
مجموع البرنامج		733 532	849 735	921 435	+71 700	+8.4%

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

-تحليل للأرقام الموجودة بالجدول و تطورها بالتوازي مع تطور القيمة المستهدفة للمؤشرات

تفسر الزيادة في الإعتمادات المبرمجة بالترفيع في الدعم المالي السنوي الموجه للجماعات المحلية بنسبة 10 % و الترفيع في المبالغ المرصودة لصندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية بـ 4.2 % و تخصيص 15 م د لتطهير مديونية الجماعات المحلية.

3-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج الشؤون المحلية

جدول عدد:4

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)لبرنامج الشؤون المحلية

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	2020	تقديرات2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	14 562	16 945	19 627	20 327	20 327	20 327
نفقات التسيير	1 803	1 949	3 295	3 295	3 393	3 495
نفقات التدخلات	481 069	640535,9	822 975	893 975	**894 033**	**894 096**
نفقات الإستثمار	121 311	0	3838	3 838	4000	4500
بقية النفقات	94 000	0	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	712 745	659 429,9	849 735	**921 435**	**921 753**	**922 398**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	712 745	659 829 ,9	850 535	922 235	**922 633**	**923 278**

*اعتمادات لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتمويل المشاريع الاستثمارية للبلديات

البرنامج 9: القيـــادة و المسانـــدة

رئيس البرنامج: الكاتب العام بالوزارة

السيد سامي محمدي

تاريخ التسمية : 22 جويلية2020

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

تم تقسيم برنامج القيادة و المساندة إلى برنامج فرعي وحيد ووحدتين عمليتين و هي كالتالي :

1-1خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة :

البرنامج	القيادة و المساندة
البرنامج الفرعي	الدعم و المساندة
الوحدات العملياتية	**القيادة** - الديوان و جميع الهياكل الراجعة له بالنظر - التفقدية العامة - الإدارة العامة للتعاون الدولي - وحدة الإحاطة بالمستثمرين - الإدارة العامة للتشريع البيئي و الشؤون القانونية و النزاعات - وحدة متابعة عمل المصالح الخارجية و الإشراف على المؤسسات و المنشآت العمومية - الخلية المركزية للحوكمة
	المساندة - الكتابة العامة -الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية - الإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال - الكتابة القارة للجنة الوزارية للصفقات العمومية

2-1- إستراتيجيــة البرنامــج :

1- غاية برنامج القيادة والمساندة:

يهدف برنامج القيادة والمساندة الى دعم البرامج العملياتية لتحقيق الأهداف وبلوغ مؤشرات قيس الآداء المبرمجة اضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة .

بالتالي فان برنامج القيادة المساندة يسهر على التنسيق بين مختلف للبرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد

2-تموقع برنامج القيادة والمساندة بالمقارنة مع التعهدات الوطنية والدولية:

2-1 على الصعيد الدولي:

هدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"

- **غاية** 8.5**:** تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030
- **غاية** 8.8: حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

هدف10: الحد من أوجه عدم المساواة

- غاية 10.3: ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
- غاية 10.4: اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

هدف16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

أهداف التنمية المستدامة تكرس لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

2-2 على الصعيد الوطني: المخطط الخماسي ، الوثائق الاستراتيجية للمهمة.

المحور 1: الحوكمة الرشيدة، الإصلاح الإداري ومقاومة الفساد

تتمثل أساسا في:

- تدعيم قدرات الموارد البشرية في الجيهات .

- النهوض بالإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات قصد وضع حد للبيروقراطية.

- تعزيز اللامركزية واللامحورية وتدعيم استقلاليات الجهات.

-انتاج وتوفير المعلومة الإحصائية طبقا للمعايير الدولية والنفاذ الى المعلومة.

المحور 2:التحول من اقتصاد ضعيف الكلفة الى اقتصاد محوري(ذو قيمة مضافة عالية)

-تحسين مردودية الإستثمار العمومي .

- استهلاك كل الموارد المرسمة سنويا في ميزانية الإستثمار.

المحور 3: حسن التصرف في الموارد البشرية و حوكمة المؤسسات العمومية وتعصير الإدارة

- في اطار تعصير الوظيفة العمومية من أهم الأهداف التي يجب العمل عليها هي التصرف بطريقة فعالة وناجعة في الموارد البشرية، هذا الى جانب الإصلاحات التي تتعلق بالحوكمة الجيدة للمؤسسات العمومية وتعصير الإدارة حتى توكب التطورات العالمية

3- المحاور الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة:

يتمحور برنامج القيادة والمساندة حول محورين أساسيين:

المحور الأول: ضمان حوكمة المهمة وبرامجها

و ذلك عبر تعزيز منظومة القيادة التي يؤمنها رئيس المهمة و ديوانه و الكاتب العام الذي يقوم بدور أساسي في التنسيق وضمان التجانس بين عناصر المهمة و متابعة و تقييم الآداء الشامل لكل البرامج . هذا المحور يتجسم كذلك من خلال التواصل حول مختلف أنشطة المهمة والسهر على مطابقتها للقواعد التشريعية والقانونية.

-المحور الثاني: ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة:

و ذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة للبرامج بالإضافة إلى الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللوجيستية و يكون ذلك عبر إعتماد الآليات و التقنيات الحديث في التصرف في الموارد البشرية و التحكم في كتلة الأجورو تحسين التصرف في الميزانية .

اطار برنامج القيادة والمساندة:

يتمحور برنامج القيادة والمساندة حول محورين استراتيجيين:

1- **المحور الأول : القيادة**

يتموقع محور القيادة على مستوى المهمة وهو من مشمولات رئيس المهمة والديوان والكاتب العام الذين تتوفر لديهم جميع الركائز المتاحة والوسائل و لديهم الشرعية والنفوذ تجاه جميع رؤساء البرامج لضمان حسن الأداء الجماعي المهمة .

2- **المحور الثاني : المساندة**

بالنسبة لمحور المساند إذا كان مسؤول برنامج القيادة والمساندة هو المسؤول عن الشؤون المالية، فهو يدعم القيادة على مستوى المهمة(رئيس المهمة، الكاتب العام) لتمكينها من العمل في أحسن الظروف. فهو مجرد مساهمة في الوسائل الضرورية للقيادة عن طريق الدعم بمختلف الموارد(البشرية والمالية).

2 أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم ضبط ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

الهـدف1: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

الهدف 2 : تطوير أساليب العمل و التصرف والتسيير و رقمنة الإدارة .

الهدف 3: تحسين نسق إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة.

الهـدف1: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تعصير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و ذلك من خلال :

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية

- المسح الوظيفي لضبط مهام الإدارات و المصالح و الأعوان

- إعداد بطاقات وظيفية لتوصيف المهام

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

- إعادة توزيع الأعوان بين المصالح بطريقة مدروسة بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة.
-دعم التدريب و الرسكلة و التكوين للرفع من قدرات الأعوان
- تقييم الآداء و تثمين التكوين المستمر
-إعتماد الكفاءة و الإستحقاق و الشفافية في التعيين في الوظائف العليا

مرجع الهدف :

- برنامج الحكومة لتحديث الإدارة
- مخطط التنمية 2016-2020

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف-:

هذا المؤشر سيمكن من متابعة مدى تطور الكفاءات المهنية و المهارات الفنية لدى الأعوان و الإطارات بالوزارة مما سيساهم في تحسين نجاعة و فاعلية التدخلات و الأنشطة المبرمجة

جدول عدد:1

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف عدد 9-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			قانون المالية 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.1.1.9 : نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين السنوي	نسبة					80	90	100

الهدف 2 : تطوير أساليب العمل و التصرف والتسيير و رقمنة الإدارة

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة المركزية و الجهوية، تحقيق هذا الهدف يكون خاصة من خلال :

- تعميم الخدمات الإدارية الإلكترونية لفائدة المواطن،
- تطوير منظومات معلوماتية عصرية لفائدة هياكل الوزارة متماشية مع التوجهات الوطنية في مجال رقمنة الإدارة وتمكن بالخصوص من إضفاء أكثر نجاعة و فاعلية على قيادة المشاريع العمومية والأنشطة الإدارية وتحسين حوكمتها،
- وضع الأدوات والآليات الضرورية لتكريس مبدأ النفاذ للمعطيات العمومية لفائدة العموم والمتعاملين مع الإدارة،

مرجع الهدف :

- المخطط المديري لتطوير نظم المعلومات يغطي الفترة 2018-2022

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

جدول عدد:2

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف عدد 9-1-3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.2.1.9 عدد الإجراءات و الخدمات التي يتم رقمنتها وتطويرها عبر النظم المعلوماتية	عدد					10	7	7

الهدف عدد 3: تحسين نسق إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة.

تقديم الهدف:

هذا الهدف يتمثل في دفع نسق إنجاز المشاريع العمومية و إضفاء مزيد من الشفافية و الحوكمة الرشيدة على عمليات تصور و برمجة و إنجاز و متابعة و تقييم المشاريع العمومية.

سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على:

- ضمان تنفيذ المشاريع العمومية بالنجاعة المطلوبة ووفق الأهداف المرسومة .
- تحسين آليات المشاريع العمومية
- وضع خطة لإستغلال و تفعيل منظومة "إنجاز" لمتابعة و تقييم المشاريع و البرامج العمومية و تعميمها على كل الإدارات المركزية و المؤسسات العمومية،
- توفير البيانات المحينة و الحينية حول المشاريع و تزويد أصحاب القرار بجداول قيادة حول مدى التقدم في تنفيذ المشاريع و متابعتها من خلال جداول إحصائية و مؤشرات تساعد على تقييم الآداء و تحديد المسؤوليات و إتخاذ القرار في الإبان .
- النهوض بتكوين الإطارات و رؤساء المشاريع في مجال تقنيات التصرف في المشاريع
- إعداد دليل إجراءات لتقييم المشاريع العمومية

-تكريس مزيد من الجدوى و الفاعلية على برمجة المشاريع التنموية و ذلك من خلال :

- ✓ تطبيق مقتضيات الأمر عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم و إدارة الإستثمارات العمومية التي تنص خاصة على تقديم المشاريع العمومية أو الدراسات الفنية التي يقترح إدراجها بميزانية الدولة للبت فيها من قبل اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمويمة قبل إحالتها على وزارة المالية .
- ✓ متابعة للتقدم المادي و المالي للمشاريع المعطلة التي تشكو صعوبات في التنفيذ
- ✓ إعطاء الأولوية للمشاريع ذات المردودية العالية و المشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية و مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين و خاصة المناطق ذات الأولوية و مشاريع التهية و الصيانة.

- ✓ التأكد من توفر جميع الشروط لترسيم المشاريع الجديدة بميزانية الدولة و خاصة توفر الأراضي و إستكمال الرداسات الفنية و تحديد مصادر التمويل سواء على الموراد العامة للميزانية أو على موارد القروض الخارجية الموظفة،
- ✓ ترسيم الإعتمادات اللازمة للقيام بالدراسات الضرورية لإعداد المشاريع بهدف برمجتها بميزانيات السنوات المقبلة

- تنويع آليات و مصادر التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لإنجاز المشاريع العمومية.

مرجع الهدف :

- برنامج عمل الحكومة و أولوياتها على مدى متوسط

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو تمكين رؤساء البرامج من متابعة مدى تقدم تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة في المخطط التنموي والتي صادق عليها البرلمان و تم ترسيمها و تقييم مدى فاعلية و نجاعة التصرف في هذه المشاريع و مقارنة التوقعات بالإنجازات و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين الفاعلية و النجاعة في التصرف في هذه المشاريع .

جدول عدد:2

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف عدد 9-1-3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.3.1.9: نسبة تقدم تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة	نسبة	55	67	43	20	70	80	100

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

جدول عدد:3

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج القيادة و المساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021 دفعا بحساب الألف دينار
الهدف 1 : تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر عدد 1.1.1.9 نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين السنوي	80%	-إعداد مخطط التكوين السنوي و متابعة تنفيذه و تقييمه	تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان و إطارات الوزارة في مختلف مجالات التصرف العمومي الحديث	**111 500**
لهدف 2: تطوير أساليب العمل و التصرف والتسيير و رقمنة الإدارة	**المؤشر عدد 1.2.1.9** عدد الإجراءات و الخدمات التي تم تطويرها و رقمنتها	10	إعداد مخطط العمل في مجال الإعلامية و متابعة تنفيذه	تطوير و اقتناء برمجيات ومنظومات معلوماتية	**580**
الهدف عدد 9-1-3: تحسين نسق إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة	**المؤشرعدد 1.3.1.9** : نسبة تقدم تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة	%70	متابعة تنفيذ المشاريع العمومية	تنفيذ المشاريع المبرمجة	

3 - نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج القيادة و المساندة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة 11 ,567 م د و تتوزع كما يلي:

جدول عدد 4: ميزانية برنامج القيادة و المساندة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع) الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2019	ق.م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	4 858	6 165	6 365	200	3
نفقات التسيير	2 674	3 406	3 406	0	0
نفقات التدخلات	769	496	496	0	0
نفقات الاستثمار	333	1 300	1 300	0	0
نفقات صناديق الخزينة	180 352	0	0		
المجموع	**188 986**	11 367	11 567	200	2

لقد شهدت نفقات برنامج القيادة و المساندة زيادة سنة 2021 بـ 2 % مقارنة بسنة 2020 و ذلك يرجع إلى الزيادة في نفقات التأجير بـ 3 %.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

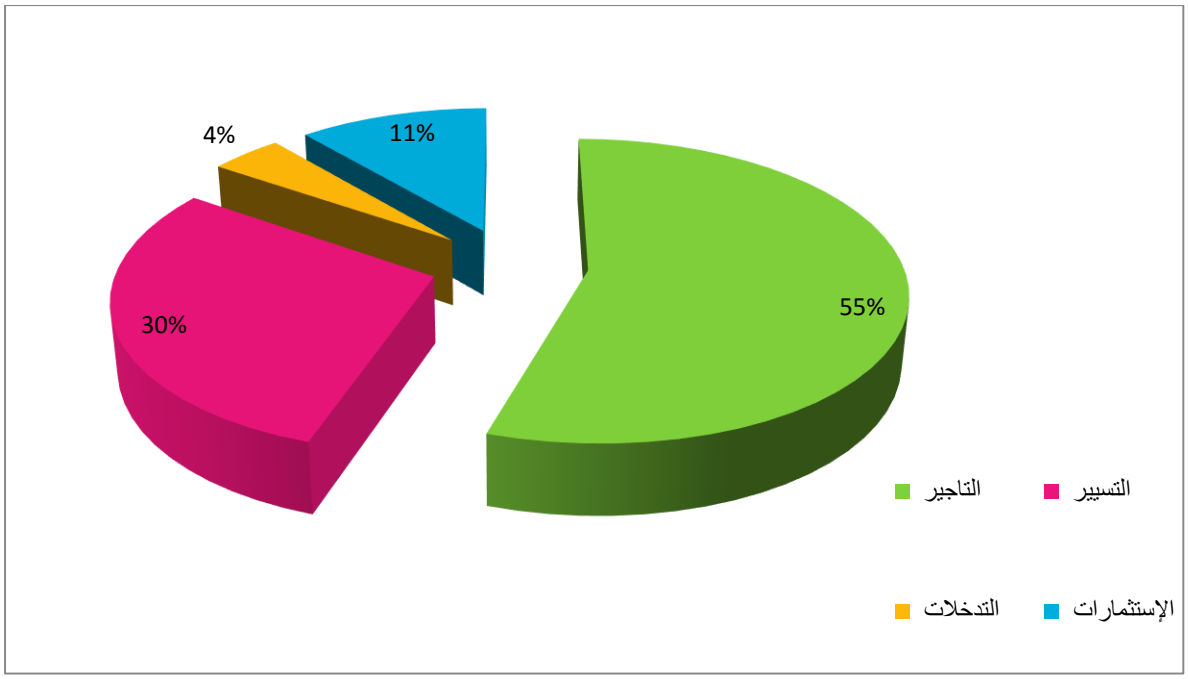

جدول عدد:5

ميزانية برنامج القيادة و المساندة حسب مآل النفقة :

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة :ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطور 2021-2020	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
البرنامج الفرعي : الدعم و المساندة	1-القيادة	1 246	2 312	1 066	85
	2-اللوجيستيك	3 956	3 761	-195	-
	3-التصرف في الموارد البشرية	6 165	5 494	-671	-
مجموع البرنامج		11 367	11 567	200	2

هناك زيادة في الإعتمادات الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة و ذلك نتيجة الزيادات في الأجور و الترقيات و التدرج و التسميات في الخطط الوظيفية و النقل و الإلحاق بعنوان سنة 2021 .

3-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة و المساندة

جدول عدد:6

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023)لبرنامج القيادة و المساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:1000 دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	5 126	4 858	6 165	6 365	**6 396**	**6421**
نفقات التسيير	2 512	2 674	3 406	3 406	**2 797**	**3481**
نفقات التدخلات	612	769	496	496	496	496
نفقات الإستثمار	571	333	1 300	1 300	1 300	1300
صناديق الخزينة	0	180 352	0	0	0	0
المجموع	8 821	**188 986**	11 367	11 567	**10 989**	**11 698**

الملاحق

– بطاقات مؤشرات قيس الآداء
لبرنـامج البيئة و التنمية المستدامة

بطاقة المؤشـــر: نسبة الربط بشبكة التطهير

- رمز المؤشر :1.1.1
- تسمية المؤشر : نسبة الربط بشبكة التطهير.
- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :البيئة و التنمية المستدامة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :جودة الحياة و التنمية المستدامة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : **المساهمة في تحسين جودة الحياة والأمن البيئي للمواطنين والمواطنات بالمناطق الحضرية و الريفية**

4-تعريف المؤشر :

5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط،

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر:عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان/عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

* عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان
* عدد السكان بمناطق تدخل الديوان

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال إحصائيات و تقارير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:

- الديوان الوطني للتطهير
-الشركة الوطني لاستغلال وتوزيع المياه
- المعهد الوطني للإحصاء و البلديات

- 6-تاريخ توفر المؤشر :شهر مارس

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 91,1% سنة 2023

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الديوان الوطني للتطهير (إدارة مراقبة التصرف/ إدارة التخطيط والميزانية)

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	إنجاز 2017	إنجاز 2018	2019	توقعات 2020	تقديرات		
					2021	2022	2023
نسبة الربط بشبكة التطهير	90,1	90.15	90.33	90.4	90.6	90.8	91.1

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخل الديوان تطورا تدريجيا، إلا أنه كان دون التوقعات، ويعود ذلك إلى بطئ نسق الاستثمار بالإضافة إلى تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات لتهذيب وبناء محطات التطهير والضخ بالمقارنة مع المبالغ المرصودة لتوسيع الشبكات.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	**القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**	**تقديرات المؤشر لسنة 2021**	**التدخلات**	**الأنشطة**	**تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021**
نسبة الربط بشبكة التطهير	91.1		90.6	توسيع وتهذيب شبكات التطهير	-إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بعدد من الولايات لربط البلديات التي لا تتمتع بخدمات التطهير	190 م د

1. 5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمثل كامل المناطق بإعتبار أنه يقتصر على البلديات المتبناة من قبل ديوان الوطني للتطهير و التي يتدخل فيها لمعالجة المياه

بطاقة المؤشـــر:

نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها

المستعملة و بالتالي فهو لا يشمل البلديات غير المتبناة من الديوان والتي تستهلك كميات من المياه لا تتم معالجتها و لا يتم إحتسابها بواسطة هذا المؤشر.

- رمز المؤشر :2.1.1
- تسمية المؤشر: **نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة**
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I. **الخصائص العامة للمؤشر:**

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر:** البيئة و التنمية المستدامة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر:** جودة الحياة و التنمية المستدامة

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: .المساهمة في تحسين جودة الحياة والأمن البيئي للمواطنين والمواطنات بالمناطق الحضرية و الريفية.

3. **تعريف المؤشر:** هذا المؤشر يبرز مدى تطور طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات)، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات وأيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط
5. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية

II. **التفاصيل الفنية للمؤشر:**

1. **طريقة إحتساب المؤشر: كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجميلية للنفايات**
2. **وحدة المؤشر: نسبة مئوية**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
   - **كمية النفايات المودعة بوحدات معالجة**
   - **الكمية الجملية للنفايات المنزلية والمشابهة المفرزة سنويا**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقاريريعدّها رؤساء المشاريع**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الاستغلال و الممثليات الجهوية)**
6. **تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاثية**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر 2023:** 84%
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الاستغلال)**

1. **قراءة في نتائج المؤشر: سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			ق.م	تقديرات		
السنة		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الكميات المنتجة (ألف طن)		2796	2825	2856	2891	2910	2950	2980
الكميات المعالجة (ألف طن)	%	2091	2314	2400	2380	2420	2460	2500
نسبة النفايات المودعة بالمصبات		75%	82%	84%	%82	%83	%83	%84

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:**

رغم ارتفاع الكميات المعالجة بوحدات الردم فإن المؤشر يخضع لعاملين أساسيين يساهمان في تغير نسبة التطور سنويا، يتمثلان فيما يلي:

- تطور تقديرات كمية النفايات المنتجة سنويا من 2500 ألف طن سنة 2010 إلى 2800 ألف طن سنة 2018 بنسبة تطور تقدر بحولي 1,2% سنويا، إذ أصبح منذ سنة 2012 معدل انتاج النفايات المنزلية والمشابهة للفرد الواحد يوميا يقدر بحوالي 0,670 كغ بعد أن كان في حدود 0,500 كغ سنة 2010، وهذا المعدل قابل للارتفاع في السنوات القادمة، وذلك ما يفسر التفاوت المسجل للمؤشر بخصوص تقدير الكميات المعالجة وما تم تحقيقه.
- تواصل توقف عديد المشاريع المتعلقة بمعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بعديد المناطق رغم انطلاق الأشغال في بعض منها منذ 2017 أو 2018، ولم يتم تحقيق الأهداف المرجوة إلا في حدود 3 مشاريع (3 مراكز تحويل بتونس الكبرى وإمكانية دخول وحدة المعالجة بقرقنة حيز الاستغلال خلال 2019) من جملة المشاريع في طور الدراسة أو الإنجاز بكامل مناطق الجمهورية

رسم بياني لتطور المؤشر:

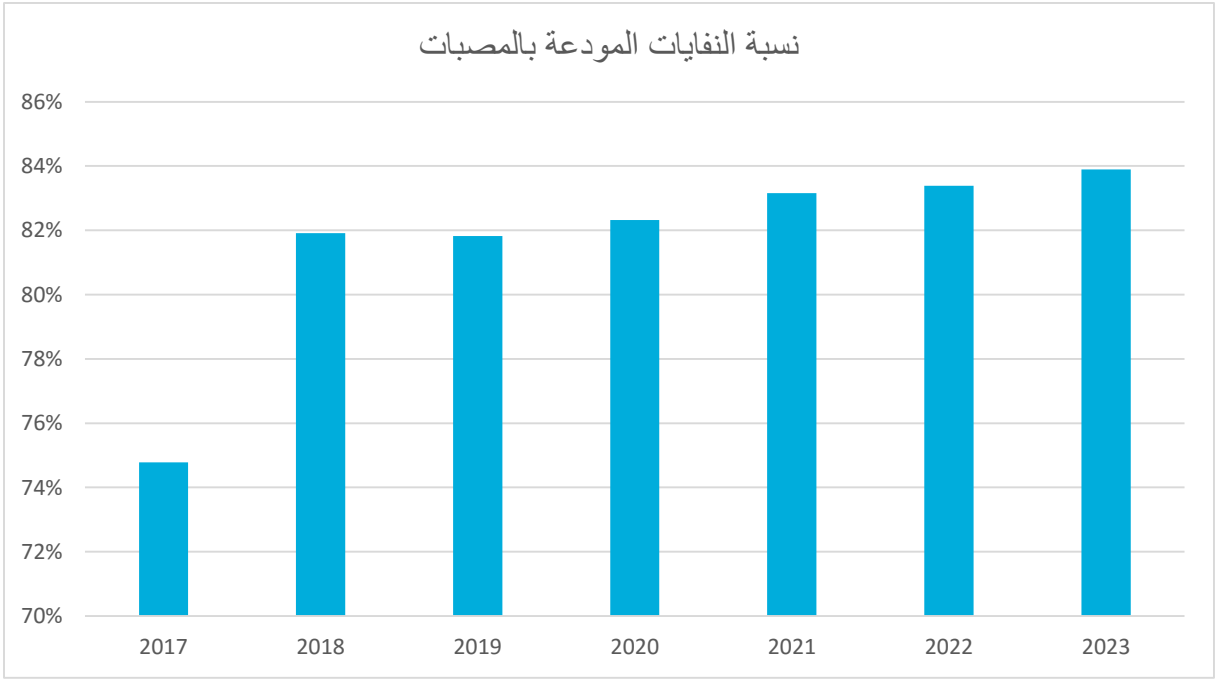

3. **<u>أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:</u>**
   a. إنجاز أشغال التوسعة بالوحدات المستغلة حاليا
   b. الانطلاق في انجاز وحدات المعالجة والتثمين المبرمجة
   c. مواصلة احداث مراكز التجميع والنقل للتقليص من النقاط السوداء
4. **<u>تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:</u>** تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة ومراكز التحويل والتي تشهد عدة عراقيل خاصة من قبل المواطنين والجمعيات الذين يعارضون إنجاز المصبات في بعض المناطق.

المؤشـــر:
نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

رمز المؤشر:1.1.3

تسمية المؤشر:نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر**: البيئة و التنمية المستدامة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر**: جودة الحياة و التنمية المستدامة
3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر** : المساهمة في تحسين جودة الحياة والأمن البيئي للمواطنين والمواطنات بالمناطق الحضرية و الريفية.
4. **تعريف المؤشر**: هذا المؤشر يمكن من قياس التقليص في نسبة التلوث الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالوحدات الصناعية التي تتسبب في أكبر نسبة من التلوث الذي يؤثر سلبا على الهواء و الماء و التربة

.5نوع المؤشر: مؤشر نتيجة.

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية.

7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية):**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**:احتساب نسبة التقليص من التلوث بالمقارنة مع الإفرازات الجميلة للتلوث بكل وحدة صناعية من الوحدات محل تدخل و متابعة ثم تجميع كل النسب لكل الوحدات ثم قسمة مجموع النسب على عدد الوحدات للحصول على معدل عام لكل الوحدات و عددها 13
2. **وحدة المؤشر**: نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

نسبة التخفيض في التلوث في كل وحدة من الوحدات محل المتابعة

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

يتم تجميع المعطيات من خلال تقارير المتابعة و إستمارات و محاضر تسليم الأشغال و المعاينات

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب لمؤشر**: الوحدات الصناعية المعنية ببرامج الحد من التلوث
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر(*)100% سنة 2023 (بالنسبة للوحدات المبرمجة و عددها 9 وحدات)
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:**

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البيئة الصناعية بالإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	نسبة	0	0	02 معمل الحلفاء بالقصرين وشركة إسمنت بنزت	04 مجمع الكميائي بقابس والحوض المنجمي بقفصة	06 شركة الفولاذ بنزرت والمجمع الكميائي بقابس	8 الشركة التونسية لتكرير النفط	09 الشركة التونسية لتكرير النفط
				70%	80%	80%	60%	30%

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:
   - خلال سنة 2019 تم إزالة حوالي 70% من التلوث بمصنع عجين الحلفاء والورق بالقصرين
   - خلال سنة 2020 تم إزالة حوالي 80 % من نسبة التلوث بمصنع الاسمنت ببنزرت
3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	%100	%80	%80	التقليص من التلوث بالوحدات الصناعية	برنامج للحد من التلوث بمصنع الفولاذ ببنزرت والمجمع الكيميائي بقابس	1157 أ د

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
هذا المؤشر لا يمكن من متابعة نسبة التقليص من التلوث بكل الوحدات الصناعية الملوثة بكامل تراب الجمهورية باعتبار أنه يقتصر على الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا على مستوى التراب الوطني .

بطاقة المؤشـــر:

نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجية و خطط العمل الوطنية لحماية التنوع البيولوجي و تثمينه

-رمز المؤشر : 1.2.1

- تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجية و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي وتثمينه

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة و التنمية المستدامة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها.

4.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و صيانة الموارد الجينية

5.نوع المؤشر : ، مؤشر مسارات و انشطة

6.طبيعة المؤشر : مؤشر متابعة

7. التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية):

II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1.طريقة احتساب المؤشر : احتساب نسبة تقدم كل استراتيجية

<u>2</u>.وحدة المؤشر: نسبة

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجية و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي. و تثمينه	نسبة %				22.5	54.25	76.5	100

إستراتيجيات و خطط العمل		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	النسبة العامة في نهاية 2023
مكونة 1 : pondération %25	نسبة إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية	-	إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة 4 أشهر	إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة 2 أشهر	الشروع في تنفيذ مخطط العمل	
		-	25%	25%	25%	75%
مكونة 2 : pondération %30	نسبة تقدم تنفيذ إستراتيجية حول التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية		الشروع في نشر نتائج الدراسة	الشروع في تنفيذ مخطط العمل	مواصلة تنفيذ مخطط العمل	
			25%	25%	25%	75%
مكونة : 3 pondération %25	نسبة تقدم إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي	الشروع في إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة	إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة	إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة	نشر القانون	نشر النصوص التطبيقية
		10%	25%	50%	25%	100%
مكونة 4 : pondération % 20	نسبة تقدم الدراسة حول تحديد القائمة الحمراء للأصناف المهددة بالإنقراض بتونس من طيور ونباتات برية،	الشروع في إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة	إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة	إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة	تحديد القائمة الحمراء للأصناف النباتية والطيور	نشر نتائج الدراسة في شكل كتيبات ونشريات
		10%	40%	25%	25%	100%
مكونة 5 : pondération % 25	**برنامج دعم النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية**	**إدراج منطقة واحة قفصة والرملي بغار ودجبة كمناطق الملح متميزة ذات تراث طبيعي وزراعي عالمي**	**إعداد دراسة خاصة بمنطقة كسرى والسرج لإدراجها كمناطقة متميزة ذات تراث طبيعي عالمي.**	**إعداد دراسة خاصة بمنطقة الشرافي بقرقنة لإدراجها كمناطقة متميزة ذات تراث طبيعي عالمي**	**- إعداد دراسة خاصة بمنطقة بني خداش ومطماطة لإدراجهما كمناطق متميزة ذات تراث طبيعي عالمي**	**7 مناطق**
		3	5	6	7	7 مناطق
نسبة التقدم الجملية للدراسات الإستراتيجية و خطط العمل		**25**	**25**	**25**	**25**	100%

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات إحصائية

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

6.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% سنة 2023

8 القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

9.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

***القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل(قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي....)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و تثمينه	نسبة %				22.5	54.25	76.5	100

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجية و خطط العمل الوطنية لحماية التنوع البيولوجي و تثمينه	54.25		54.25	إعداد و تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية	استكمال المرحلة الأولى من الدراسة وانجاز المرحلة الثانية منها	1105 أ د
				إعداد قانون حول إدارة المخاطر البيولوجية	المصادقة على القانون	
				إعداد دراسة و مخطط العمل حول التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية	الانتهاء من إنجاز الدراسة ونشر نتائجها والشروع في إنجاز مخطط العمل	
				إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي	إنجاز والمصادقة على مرحلة الأولى من الدراسة	

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى تأثير هذه الاستراتيجيات و خطط العمل على حماية التنوع البيولوجي

المؤشر :

عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

-رمز المؤشر : 1.2.2

تسمية المؤشر : **عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي**

. تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة و التنمية المستدامة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها.

4.تعريف المؤشر :يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية و بالتلاي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا.

5.نوع المؤشر : ، مؤشر نشاط

6.طبيعة المؤشر : مؤشر متابعة

7. التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية):

II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1.طريقة احتساب المؤشر : احتساب المواقع المصنفة من قبل منظمة التغذية و الزراعة كتراث طبيعي و زراعي عالمي بمقتضى شهادة تسند في الغرض .

<u>2</u>.وحدة المؤشر: عدد

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الطبيعي و الفلاحي العالمي .	عدد			**1 (واحة قفصة)**	**3 +غار الملح و دجبة**	**4 +كسرى بسليانة**	**6 +بني خداش بمدنين و كسرى بسليانة ضمن برنامج الإنسان و المحيط الحيوي**	**7 + الشرافي قرقنة**

<u>3</u>. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات إحصائية

<u>4</u>.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

<u>5</u>.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

<u>6</u>.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: 7 مناطق سنة 2023

8 القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

9.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

*

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر : عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي.	عدد			01	3	4	6	7

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
عدد المناطق التي سيتم إدراجها كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي.	7	7	1	- جرد المواقع المتميزة التي تعتبر إرثا وطنيا وعالميا؛ - تنظيم ورشات عمل وورشات تحسيسية حول أهمية التراث الطبيعي؛ -إعداد خطط عمل للتصرف في المناطق الطبيعية المتميز -تفعيل دور اللجنة الوطنية الإنسان والمحيط واللجنة الوطنية للنظم الزراعية ذات الأهمية العالمية -إعداد نصوص قانونية -عقد إجتماعات -أنشطة تحسيسية، دعم المجتمع المدني	-إعداد دراسة خاصة بمنطقة كسرى والسرج لإدراجها كمناطقة متميزة ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية.	50أد

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى تأثير هذه الاستراتيجيات و خطط العمل على حماية التنوع البيولوجي

بطاقة المؤشـــر:

عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة

رمز المؤشر:2.3.1
تسمية المؤشر : عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة
تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: البيئة و التنمية المستدامة

2البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة والتنمية المستدامة

3الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: تعزيز مسارات التنمية المستدامة و قيادتها في مختلف القطاعات .

4تعريف المؤشر : يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية.

5نوع المؤشر : مؤشر نشاط،

6طبيعة المؤشر : ،مؤشر نجاعة اقتصادية و اجتماعية

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشر عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها في شبكة المدارس المستدامة

2.وحدة المؤشر : عدد

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : عدد المؤسسات التربوية المنتفعة

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة على مستوى الإدارات الجهوية والأذون الإدارية الصادرة عن الإدارة المعنية و محاضر تسليم النهائية للأشغال

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الاستلام النهائي للأشغال

6.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7القيمة المستهدفة للمؤشر:458 سنة 2021

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

- **9-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد	314	362	410	410	458	506	554

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

إنطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم إستهداف المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 لتمكينها من معدات الفرز الإنتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي.

3-رسم بياني لتطور المؤشر

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنخرطة في مسار التربية من أجل التنمية المستدامة	**458**	**458**	458		- تكوين قرابة 54 مكون من سلك المربين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة - تركيز منظومة الفرز الانتقائي 200مؤسسة تربوية -التدخل في 48 مؤسسة تربوية في إطار توسيع شبكة المدارس المستدامة	140 أ د

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يهم إلا المدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة و بالتالي فهو لا يعطينا فكرة دقيقة عن كل المدارس

بطاقة مؤشـــر

نسبة تقدم تنفيذ خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

- رمز المؤشر : 3.3.1
- تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-**البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :البيئة و التنمية المستدامة**

2البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة و التنمية المستدامة

3الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي

4تعريف المؤشر : يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية)**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** نسب التقدم المادي لكافة المكونات مع درجات الترجيح ذات العلاقة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير المتابعة
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة (إدارة الدراسات)
6. **تاريخ توفر المؤشر :** شهر ديسمبر
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر.0.9 في 2023**

8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات والتحاليل الإقتصادية البيئية والتخطيط

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	نسبة	0.56	0.61	0.74	0.78	0.82	0.86	0.9

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

مستوى تقدم متوسط: 0.611 (بين 0,5 و 0,80)

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	0.82	0.82	0.82		-إعداد دراسة في الإقتصاد الإجتماعي و التضامني -التحسيس و التواصل في مجال المسؤولية المجتمعية تكوين و تحسيس - القيام بتكوين المشترين العموميين و في القطاع الخاص الشراءات المستدامة - مصاحبة و إحاطة الباعثين الشبان في مجال الإقتصاد الأخضر 50 مستفيد	300 أ د

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يتعلق فقط بتقدم الأنشطة التي تقوم بها الإدارة في إطار وضع خارطة الطريق حيز التنفيذ و لكنه لا يمكن من قياس مدى تأثير الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة

بطاقات المنشآت و المؤسسات العمومية المتدخلة في برنامج البيئة و جودة الحياة

بطاقة منشأة : الديوان الوطني للتطهير

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي : جودة الحياة و التنمية المستدامة
-النشاط 6 : التصرف في المياه المستعملة

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي :التصرف في المياه المعالجة

2.ترتيب المؤسسة /المنشأة :منشأة عمومية

3. مرجع الإحداث:

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

4.مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1139 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان الوطني للتطهير.
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 395 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006
- النظام الأساسي لسنة 1999.

5.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان الوطني للتطهير: جوان 2018

1. إطار القدرة على الآداء:

2. الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

لمقاومة كافة أشكال التلوث المائي، عدة اختيارات استراتيجية تم اعتمادها في تونس من حيث معالجة المياه المستعملة لتحسين إطار عيش المواطنين وضمان بيئة سليمة ومستدامة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في:

- تحسين الوضع البيئي وإطار جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات
- المحافظة على الصحة العامة للمواطنين
- ضمان معالجة مستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

4. أهم الأولويات والأهداف:

يساهم الديوان الوطني للتطهير في تحقيق الهدف الإستراتيجي على مستوى برنامج البيئة و التنمية المستدامة و هو:

الهدف الإستراتيجي : المساهمة في تحسين جودة الحياة للمواطنين و المواطنات و السلامة و الأمن البيئي في المناطق الحضرية و الريفية في جميع الجيهات و لكل الفئات الاجتماعية .

و ذلك من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالبلديات المتبناة من طرف الديوان؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛
- تحسين نوعية المياه المعالجة و تطوير إعادة إستعمالها في المجالات التنموية ؛
- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية؛

5. مؤشرات قيس الآداء وأهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- توسيع و تهذيب شبكات التطهير
- توسيع و تهذيب محطات التطهير و محطات الضخ
- إنجاز محطات تطهير و محطات ضخ جديدة
- التصرف في الحمأة

و يعتمد الديوان الوطني للتطهير على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

مؤشر قيس الآداء	الإنجازات			توقعات	تقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الربط بشبكة التطهير	90,1	90,15	90,33	90,4	90,6	90,8	91,1
نسبة المياه المستعملة المعالجة	98,8	98,9	98,9	99	99	99	99,1

6. الإجراءات المصاحبة:

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين المتخلد بذمة الديوان الوطني للتطهير وتمويل الاستثمارات في مجال التطهير عن طريق العمليات المالية للدولة

تساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 18 مليون دينار سنة 2021، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

I. ميزانية المؤسسة:

تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة 2021:

ميزانية الاستثمار لسنة 2021:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2020	تقديرات 2021
الإستعمـــالات			
الاستثمارات	الدولة والممولين الأجانب (KfW, BEI, AFD, BIRD, BAD, JICA, BERD)	284	340
تسديد أصل الدين	ميزانية الدولة	107	107
المجموع	-	391	447
المـــوارد			
العمليات المالية للدولة (منحة بعنوان الإستثمار)	ميزانية الدولة	82,6	95
منحة التوازن (تسديد أصل الدين)	ميزانية الدولة	107	107
القروض والهبات	الممولين الأجانب (KfW, BEI, AFD, BIRD, BAD, JICA, BERD)	201,4	245
المجموع	-	391	447

وفي ما يلي تطور مؤشرات التطهير:

البيانات	الوحدة	إنجاز 2017	إنجاز 2018	إنجازات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021
البلديّات المتبنّاة من طرف الدّيوان الوطني للتطّهير	بلدية	176	178	184	189	192
نسبة الرّبط	%	90,6	90,4	90,33	90,15	90,1
عدد المشتركين	مليون مشترك	1,910	1,987	2,058	2,136	2,186
طول الشبكة	كلم	16900	17180	17588	17880	18,040
محطّات التّطهير	محطّة	119	122	122	123	127
كمية المياه المستهلكة من طرف مشتركي الديوان	مليون $م^3$	302	314	320	331	339
كمّية المياه المجمّعة	مليون $م^3$	269	277	287	282	304
كميّة المياه المستعملة المعالجة	مليون $م^3$	266	274	284	280	300
نسبة المياه المستعملة المعالجة	%	98,9	98,9	98,9	99,3	99

بطاقة مؤسسة :وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: *البيئة و التنمية المستدامة*
البرنامج الفرعي 1 : جودة الحياة و التنمية المستدامة

I- التعريف :

1. **النشاط :** حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية
2. **ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف ب**
3. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2008 للفترة 2007-2011.

II - إطار القدرة على الأداء :

1-الإستراتيجية العامة:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: حماية المنظومات البيئية الساحلية و إحكام التصرف في هذه المنظومات

المحور الثاني: الرصد و المتابعة و المراقبة للمنظومات البيئية الساحلية

المحور الثالث: تثمين الواجهات البحرية الساحلية

2-تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

1- أهم الأولويات و الأهداف :

تساهم الوكالة في تحقيق الهدفين الإستراتيجيين لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة و هما:

الهدف 2 : المساهمة في تحسين جودة الحياة للمواطنين و المواطنات و السلامة و الأمن البيئي في المناطق الحضرية و الريفية في جميع الجيهات و لكل الفئات الاجتماعية .

الهدف 3: حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و المحافظة عليها و إستعادتها و تثمينها.

و تعمل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على تحقيق الهدفين السالف ذكرهما من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

الهدف 1 : حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.

الهدف 2 : تطوير المراقبة والتصرف في الملك العمومي البحري و تحسين جودة الحياة

الهدف 3: المحافظة على المنظومات البيئية الساحلية و التنوع البيولوجي في الشريط الساحلي

2- مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و التدخلات التي تنفذها وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

1- تنظيف الشواطئ و تثمينها
2- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
3- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية
4- مراقبة الملك العمومي البحري

و تعتمد وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر: طول الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط والغربلة	الكم	142	142	142	149	149	149	149
المؤشر: مساحة الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	هك	5966 %83	5314 %74	5057 90% du min %70 du max	5600 7100	5600 7100	5600 7100	5600 7100
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	17,6	22,6 **%94**	**28** **%97**	30	40	56	**72**

5- **الإجراءات المصاحبة :**

- تحديد الشريط الساحلي
- توفير الموارد البشرية اللازمة حتى تقوم الوكالة بالمهام المنوطة بعهدتها.

III ميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

المكونات	2020	2021	الفارق
1) منحة ميزانية الدولة:			
• نفقات التأجير	5,2	5,28	**0,08**
• نفقات التسيير	0,36	0,36	-
• نفقات التدخل العمومي	0,085	0,085	-
• نفقات الإستثمار	8,2	8,2	-
جملة فرعية1	**13,845**	**13,925**	**0,08**
2) الموارد الذاتية:			
• نفقات التسيير	**0,8**	**0,8**	-
جملة فرعية 2	**0,8**	**0,8**	-
الجملة I	**14,645**	**14,725**	**0,08**

II - الاستعمالات:

المكونات	2020	2021
نفقات التأجير	5,2	5,28
نفقات التسيير	1,16	1,16
نفقات التدخل	0,085	0,085
نفقات الإستثمار	8,2	8,2
الجملة II	**14,645**	**14,725**

بطاقة مؤسسة: الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-البرنامج الذي يتضمن الوكالة: البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي : جودة الحياة و التنمية المستدامة

I- التعريف :

النشاط : المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث
ترتيب الوكالة : صنف ب

مرجع الإحداث : القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط و الذي تمّ تنقيحه بموجب القانون عدد 115 لسنة 1992 المؤرخ في 30 نوفمبر 1992.

- **مرجع التنظيم الإداري و المالي:**الأمر عدد 1784 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/10/18 المنقح بالأمر عدد 1375 سنة 1990 المؤرخ في 1990/02/22 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 335 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/02/8

-تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة : 2016-2020

-IIإطار القدرة على الآداء :

1- الإستراتيجيةالعامة :

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تنفيذ توجهات وسياسات وزارة البيئة من خلال البرنامج البيئة و التنمية المستدامة .

المحور الأول: تحسين الوضع البيئي وإطار العيش. و مقاومة كل أشكال الأضرار بالبيئة
المحور الثاني : تحسين منظومات وآليات الوقاية والمراقبة والمتابعة البيئية
المحور الثالث: النهوض بالتوعية والتربية البيئية.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات و الأهداف:

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تحقيق الهدف الإستراتيجي على مستوى برنامج البيئة و التنمية المستدامة و هو :

الهدف الإستراتيجي : المساهمة في تحسين جودة الحياة للمواطنين و المواطنات و السلامة و الأمن البيئي في المناطق الحضرية و الريفية في جميع الجيهات و لكل الفئات الاجتماعية .

وقد وضعت الوكالة جملة من الأهداف الخصوصية لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي و هي :

الهدف 1: حماية الأوساط الطبيعية من التلوث.
الهدف 3: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

4- مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف1:حماية الأوساط الطبيعية من التلوث

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
***المؤشرعدد 1**: نسبة المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية الهواء*	نسبة	% 90	% 85	% 90	% 90	% 90	% 90	% 90
المؤشر :عدد 2 **:**عدد عمليات مراقبة الأنشطة الملوثة	عدد	6351	6385	6368	6000	6500	6500	7000
المؤشر عدد 3 :عدد دراسات إزالة التلوث.	عدد	319	325	354	300	300	300	300
المؤشر عدد 4: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	%15	%20	%35	%20	%20	%20	%20

الهدف 3: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	**2172**	**2035**	**500**	**1000**	**1500**	**2000**	**2500**
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	**70**	**34**	**70**	**100**	**100**	**150**	**200**

أهم الأنشطة :

في مجال الوقاية من التلوث :

1-تقييم ة دراسات المؤثرات على المحيط
2-متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية
3-متابعة إستدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات
4-التحسيس و التربية البيئية

في مجال الحد من التلوث :

1-مراقبة كل مصادر التلوث و الإزعاجات والإخلالات بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن
2-دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث.

في مجال العناية بالبيئة الحضرية

4-المساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال صيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.

الإجراءات المصاحبة :

- دعم ميزانية التصرف الوكالة لتمكينها من تحسين قدرات الأعوان المباشرين و تعزيز الموارد البشرية

-دعم الموارد الذاتية للوكالة :

1. نظرا لما تمّ تسجيله خلال قانون المالية لسنة 2019 في هذا المجال ، فإنه يتعيّن على السلط المعنية بذل أكبر مجهود و إجراء إصلاحات على غرار مراجعة جدول الخطايا للمخالفات البيئية التي لم تعد لها فاعلية و متابعة ملفات النزاعات أمام المحاكم
2. دراسة امكانية ترسيم معاليم على عملية تقييم دراسات المؤثرات على المحيط على غرار جل الدول دعما للموارد الذاتية للوكالة ولتمكينها من القيام بالمتابعة الميدانية لهذه المشاريع.

-دعم منظومة التقييم البيئي :

العمل على تطوير منظومة التقييم البيئي للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي والتي تتطلب مراجعة القانون المحدث للوكالة والأمر المنظم لدراسة المؤثرات على المحيط والأمر المنظم للخبراء المراقبين.

-دعم منظومة مراقبة الأنشطة الملوثة:

و حيث يمثل نشاط المراقبة البيئية العنصر الأساسي و المحرك الرئيسي لبلوغ الهدف الذي أحدثت من أجله الوكالة الوطنية لحماية المحيط و المتعلّق بمقاومة التلوث و الحد من كل إشكال تدهور المحيط.

سيتم العمل على تطوير منظومة المراقبة البيئية للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي و الترفيع من نجاعتها و تحسين مؤشراتها

وسعيا لمزيد تحسين مردوديّة ونجاعة تدخل الخبراء المراقبين التابعين للوكالة بهدف تغطية كافة المناطق والقطاعات الملوثة ذات الأولوية بالبلاد، واعتبارا لتقادم أسطول السيارات بالوكالة والموضوعة على ذمّة فريق الخبراء المراقبة والتي تتطلب في العديد المرّات إجراء عمليات صيانة

متكرّرة، الشئ الذي انجرّ عنه تعطيل على مستوى إنجاز برامج المراقبة بعدة جهات، و في بعض الأحيان توقّفها، وهذا ما من شأنه أن يحدّ من نجاعة ومردودية هذا النشاط،

فإن مسألة دعم هذه المنظومة **بوسائل تنقل** جديدة بات من الضروريات و من أولويات المؤكدة للوكالة و ذلك نظرا لأهمية منظومة التقييم البيئي في مقاومة التلوث و الحد من كل إشكال تدهور المحيط بكامل تراب الجمهورية.

III ميزانية الوكالة الوطنية لحماية المحيط:

بحساب 1000 دينار

البيانات	مصدر الموارد	قانون المالية 2020	تقديرات 2021	الفارق
I-نفقات التصرف				
-الموارد				
	• ميزانية الدولة	17 580	17 980	
	• موارد ذاتية	1 300	1 300	
المجموع		18 880	19 280	400
-النفقات	• نفقات التأجير	15 600	16 000	
	• نفقات التسيير	2 900	2 900	
	• نفقات التدخلات	380	380	
المجموع		18 880	19 280	400
II-نفقات الإستثمار				
-الموارد	• ميزانية الدولة	**700**	**700**	
المجموع		**700**	**700**	
-النفقات	• مشاريع متواصلة	**600**	**60**	
	• مشاريع جديدة	**100**	**100**	
المجموع		**19 580**	**19 980**	**400**

بطاقة مؤسسة :الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و التنمية المستدامة

البرنامج الفرعي : جودة الحياة و التنمية المستدامة

I- التعريف :

النشاط 7 : التصرف في النفايات

ترتيب المؤسسة /المنشأة: صنف ب

مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 والمنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017

مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 المنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017 والمتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات وبضبط مهامها وتنظيمها الإداري والمالي وكذلك طرق تسييرها

والأمر 4016 لسنة 2007 المؤرّخ في 04 ديسمبر 2007 المتعلّق بالمصادقة على النّظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

والأمر عدد 3489 لسنة 2008 المؤرّخ في 10 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات: تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2011/2007 خلال شهر ماي 2008، هذا كما تمّ إعداد عقد أهداف الوكالة للفترة 2014/2010 و تمّ عرضه أمام أنظار مجلس المؤسّسة بتاريخ 13 ماي 2011 ، كما تمّ إحالة مشروع عقد الأهداف إلى وزارة الإشراف قصد المصادقة عليه بتاريخ 28 جويلية 2011، ولم يقع المصادقة عليه إلى حدّ هذا التاريخ،

II - إطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجية العامة للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

- **المحور الأول:** تطوير وتدعيم منشآت المعالجة والتثمين
- **المحور الثاني:** تطوير وتشجيع تثمين ورّسكلة النفايات
- **المحور الثالث:** تطوير آليات التقليص من كمية النفايات من المصدر
- **المحور الرابع:** تحسين التصرف في النفايات الصناعية

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

أهم الأولويات والأهداف:

تساهم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تحقيق الهدف الإستراتيجي على مستوى برنامج البيئة و التنمية المستدامة و هو:

الهدف الإستراتيجي : المساهمة في تحسين جودة الحياة للمواطنين و المواطنات و السلامة و الأمن البيئي في المناطق الحضرية و الريفية في جميع الجيهات و لكل الفئات الاجتماعية .

و ذلك من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تطوير و تدعيم منشآت المعالجة و التثمين عبر إنجاز وحدات التثمين
- تقليص النفايات من المصدر
- ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية و الخاصة.

مؤشرات قيس الآداء وأهم الأنشطة:

تتمثل أهم الأنشطة التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تساهم مباشرة في بلوغ النسب المرتقبة للمؤشرات في ما يلي :

6- إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) ومراكز التحويل

7- توسعة المصبات المراقبة

8- غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية

9- تطوير منظومات قائمة ووضع منظومات جديدة للتشجيع على تثمين النفايات و رسكلتها

10- تأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
الهدف 1: تطوير وتدعيم منشآت المعالجة والتثمين عبر إنجاز وحدات التثمين								
عدد وحدات المعالجة والتثمين المحدثة	عدد	0	0	0	0	0	1	2
الهدف 2: تقليص النفايات من المصدر: عبر التشجيع على التثمين والرسكلة بتطوير المنظومات المحدثة وإحداث منظومات جديدة								
نسبة رسكلة وتثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية	%	-	-	-	-	10	10	11
الهدف 3: ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والخاصة								
تحسين نسبة النفايات الصّناعية والخاصّة التي تمّ معالجتها	%	0	0	0	0	5	5	10

الإجراءات المصاحبة:

قصد تحقيق الأهداف وبلوغ نسب المؤشرات المرجوة، ورغم مختلف العراقيل التي تحول دون انجاز المشاريع حسب الاستراتيجيات المرسومة بعقد الأهداف، تقترح الوكالة الإجراءات المصاحبة التالية حسب كل مؤشر

- مزيد التشارك بين جميع الأطراف المعنية بإنجاز مشاريع التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة قصد حل الإشكاليات المتعلقة بالقبول الاجتماعي والمشاكل العقارية،

- إيجاد منهجية واضحة يتم بواسطتها تشريك جميع المتدخلين في هذه المشاريع (الجماعات المحلية، وزارة الشؤون العقارية، وزارة الفلاحة، السلطات الجهوية والمحلية، وزارة التجهيز والإسكان) حيث أن أغلب الإشكاليات تتعلق بالصبغة العقارية للمواقع وقبول الجوار للمشاريع أو تواجد قضايا عالقة تحول دون إتمام المشاريع أو التخلي منه نهائيا

- اطلاق انجاز ثلاثة مشاريع جديد تشمل كل من ولايات قابس وسوسة وبنزرت تعتمد على احداث وحداث معالجة وتثمين النفايات عن طريق اللزمة الهدف منه تقليص نسبة النفايات الموجهة للدم النهائي إلى حدود 50%. والدفع نحو تقليص التأثيرات والازعاجات البيئية الناجمة عن التصرف الكلاسيكي للنفايات.

- تبني سياسة وطنية وواضحة تجاه ملف النفايات الخاصة

- استكمال الإطار القانوني والترتيبي لقطاع النفايات الصناعية والخاصة طبقا للمعايير الدولية

- الرفع من نسبة النفايات المعالجة بالمراكز الخصوصية بعد القيام بدراسة شاملة في الغرض

- وضع إجراءات لدفع تصدير النفايات الخطرة والخاصة على برنامج PASP و PCB

III ميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

الموارد	2020	2021	الفارق
1-منحة ميزانية الدولة بعنوان الإستثمار	**6796**	**2796**	
2-موارد ذاتية	**400**	**400**	
3-القروض	**-**	**4000**	
4-موارد صندوق مقاومة التلوث	**111,678**	**116 398**	
الجملة I	118 874	**123 594**	4 720

النفقات	2020	2021	الفارق
نفقات التأجير	**21 630**	**20 840**	
نفقات التسيير	**3 388**	**3 488**	
نفقات التدخل	**720**	**720**	
منظومة إيكولف		**13 450**	
إستغلال منشآت التطهير	**86 340**	**74 400**	
بقية المنظومات		**3 900**	
نفقات الإستثمار	**6796**	**6 796**	
المجموع :	**118 874**	**123 594**	**4 720**

بطاقة منشأة عمومية: مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئية

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية:برنامج البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي عدد 2 : **جودة الحياة والتنمية المستدامة"**

- التنزيل العملياتي الخاص بالمركز " نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجات البيئية"

I- التعريف :

1 **النشاط الرئيسي** : استيعاب وتطويع وتطوير التقنيات الحديثة والنهوض بتكنولوجيا البيئة وإنتاجها ودعم القدرات الوطنية وتطوير المعارف العلمية الضرورية لاستنباط ووضع التقنيات البيئية الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية الخصوصية وفقا لمتطلبات تنمية مستديمة.

2 **المؤسسة /المنشأة** :صنف ب

3 **مرجع الإحداث** :القانونعدد 25-96 المؤرخفي 25مارس 1996

4 **مرجع التنظيم الإداري و المالي** :الأمرعدد 2542-97 المؤرخ في 29 ديسمبر1997

5 **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمركز** :سنة 2018 للفترة 2018-2020

-IIإطار القدرة على الأداء :

تتمثل مهام مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة وفق قانون احداثه في :

- نقل التقنيات البيئية وتطويعها وتطويرها ووضعها على ذمة المستعملين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- تأطير الباعثين الشبان والمخترعين في ميدان البيئة قصد تطوير نتائج البحث العلمي والاختراعات والوصول بها إلى مرحلة التصنيع.
- إرساء شراكة مع المؤسسات الصناعية الوطنية ومع مؤسسات البحث العلمي من أجل استنباط تقنيات بيئية تتلاءم والحاجيات الوطنية وتنمية الصناعة البيئية.
- تكوين الفنيين والخبراء في ميدان تكنولوجيا البيئة
- النهوض بالتعاون الدولي في مجالات اختصاصه وتبادل الخبرات والمعلومات ونتائج البحوث وبرامج التكوين.
- جمع المعلومات العلمية والتقنية في كل المجالات المتعلقة بحماية البيئة ومعالجتها ونشرها.

❖ القيام بالدراسات الفنية البيئية والإحاطة بالصناعيين والنهوض بنظافة الإنتاج.

التوجه الاستراتيجي للمركز :

- **وضع** المركز توجها استراتيجيا يتمثل في «**نقل أحدث التكنولوجيات المستدامة استجابة للحاجيات الخصوصية**»

ويسعى من خلاله الى انجاح إعادة تموقعه واحكام إنجازه لمهامه الأساسية وخاصة منها التحويل والتجديد التكنولوجي في الميدان البيئي من أجل المساهمة في تركيز الايكوتكنولوجيات الجديدة لمعالجة الإشكاليات البيئية ومساندة الفاعلين من صناع القرار وصناعيين وسلطة محلية ومجتمع مدني وخبراء وأكادميين للنهوض بالقطاعات في إطار تنمية مستدامة بإعتبار المستجدات من تغييرات مناخية إلى منظومة سياسية ونمط مجتمعي.

الهدف أو الأهداف الخاصة بالوزارة و التي يساهم المركز في تحقيقها:

يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في تنفيذ توجهات و سياسات وزارة البيئة المنطوية تحت **برنامج البيئة والتنمية المستدامة وبالتحديد** في المساهمة في **"تحقيق مقومات إستدامة التنمية" .** وتتنزل أنشطة المركز تحت النشاط الخاص ب **" نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجات البيئية"**

كما تندرج برمجة سنة 2021 ضمن التوجه الجديد الذي يريد المركز ان يكرسه والمتمثل في تنفيذ انشطة رئيسية ذات نجاعة اكبر تماشيا مع توجهات الدولة المنطوية في الوثيقة التعاقدية وذلك في علاقة ب:

- **الإنتقال إلى اقتصاد ناجع وذي قيمة مضافة عالية** و من مقوماته تحقيق الإنتقال الرقمي، إرساء التنمية المستدامة، انجاز النقلة الطاقية وتطوير الطاقات البديلة

وفي هذا الشأن يسعى المركز لتدعيم الإقتصاد الأخضر كضامن لاستدامة التنمية، تقديم المساندة الفنية لإكتساب نجاعة اقتصاديّة قوامها التجدّيد والشراكة، تثمين نتائج البحوث وتوجيهها لحل الإشكاليات البيئية المطروحة،

- **الانتقال الى دولة مسؤولة اجتماعيا** عبر مقاومة البطالة وادماج الباحثين عن شغل وخلق مواطن شغل لائقة وفي هذا الشأن يسعى المركز لمصاحبة الباعثين لشماريع خضراء
- **تفعيل الدعائم العامة للمقاربة الحكومية** عبر الارتقاء بالجهاز الاداري وتعصيره ورقمنته وتطوير ادائه وتحسين جودة المرفق العام وذلك عبر تعصير الادارة بالمركز وتطوير الرقمنة والتجهيزات العصرية بمخابر التحاليل البيئية

1- الأهداف الاستراتيجية للمركز:

لتحقيق توجهه الإستراتيجي وضع المركز أهدافا استراتيجية وأنشطة أساسية تتلخص في ما يلي:

- ✓ **الهدف 1: نقل وتحويل وتجديد التكنولوجيات البيئية للاستجابة للحاجيات الخصوصية**
- ✓ **الهدف 2: تدعيم الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر**
- ✓ **الهدف 3: تدعيم القدرات الوطنية في مجالات التكنولوجيات المستدامة والرفع من القدرة التشغيلية للشبان ومرافقتهم لبعث مشاريع خضراء**

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

3-تقديم أهم الأولويات و الأهداف :

ويعمل المركز على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- ✓ **الهدف 1: نقل وتحويل وتجديد التكنولوجيات البيئية للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية**

العمل على مواكبة التطوّرات في العالم والمسارات الدولية في المجال التجديد في التكنولوجيات البيئية العمل وعلى وضع على الاليات الكفيلة بإستقطاب احدث التكنولوجيات وقلمتها للاستجابة للحاجيات الوطنية

-تركيز نظام وطني لرصد و نقل و التثبت من التكنولوجيات البيئية، والعمل على جعل المركز هيئة معتمدة للتثبت من نجاعة التكنولوجيات البيئية للمساعدة على إيجاد الحلول للتحديات الوطنية و الدولية

تثمين نتائج البحث العلمي التطبيقي لدعم الابتكار البيئي وارساء منظومة تجديد وفق ايزو 56000

✓ **الهدف 2: تدعيم الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر**

يسعى المركز الى التركيز على آلية الاقتصاد الدائري كإحدى آليات تدعيم الاقتصاد الأخضر. والاقتصاد الدائري هو اقتصاد مستدام يقوم على استخدام آليات و أدواة الإنتاج والاستهلاك المستدام و التحكم في إستعمال الموارد الأولية والطبيعية في عمليات التصنيع، كما يعتمد على تغيير الأنشطة والممارسات المرتبطة بكيفية التخلص من النفايات، وذلك عن طريق إعادة الاستخدام والإصلاح والتدوير، إمكانية إعادة تحويل المنتجات والمكونات إلي مواد خام مرة أخري يمكن الاستفادة بها في عمليات أخري من خلال الإصلاح وإعادة التصنيع .

و يساهم الاقتصاد الدائري بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة، واستنزاف مواردها الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستفادة من النفايات (من المهد إلى المهد) ، والحد من مخاطر التغيرات المناخية .

✓ **الهدف 3: تدعيم القدرات الوطنية في مجالات التكنولوجيات المستدامة و النهوض بالمهن الخضراء**

وذلك بتدعيم القدرات والمساندة والمصاحبة حسب الحاجيات الخصوصية والتوعية الموجهة الى جانب تدعيم القدرة التشغيلية للشبان ومرافقتهم لبعث مشاريع خضراء مبتكرة."

1- مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

بوب المركز الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها ووضع مشاريع هامة تندرج ضمن توجهه الجديد نحو تدعيم نجاعته في آداءه لمهامه الاساسية حسب قانون إحداثه وتقديم الافضل استنادا على ميزة الخدمات المتكاملة التي يمكنه ان يفيد بها شركاءه وحرفاءه.

تتمثل أهم الأنشطة الرئيسية و المشاريع التي ينفذها مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة حسب الاهداف و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

الهدف 1: نقل وتحويل وتجديد التكنولوجيات البيئية للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية

النشاط عدد 1 : التحويل التكنولوجي:

عبر تنفيذ المشاريع التالية:

** **التحويل التكنولوجي**

** **التثبت من التكنولوجيات ووضع نظام وطني للتثبت من التكنولوجيات**

** **مشروع رسكلة المياه المستعملة باالنباتات المائية**

نشاط عدد 2 "البحث والتجديد"

إنجاز هذا النشاط سيكون عبر تنفيذ المشاريع التالية :

** مشـروع تثمـين نتـائج البحـث العلمـي التطبيقـي لتـدعيم الابتكـار البيئـي وارسـاء منظومـة التجديـد وفـق ايزو 56000

* مشروع تجهيز مخابر التحاليل البيئية بأجهزة عصرية

الهدف 2: تدعيم الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر

سيتم تحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ الأنشطة التالية :

النشاط عدد 3 المساندة لإرساء منظومة الاقتصاد الدائري

إنجاز هذا النشاط سيكون عبر تنفيذ المشروع التالي :

- **التأهيل البيئي للمؤسسات**

النشاط عدد 4 تدعيم القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيات و التقنيات المستدامة

إنجاز هذا النشاط سيكون عبر تنفيذ المشروعين الآتي ذكرهماغنجاز هذا :

- **التحسيس و الإحاطة و التكوين**
- **تكوين المستشارين البيئيين**

❐ **الهـدف 3: تـدعيم القـدرات الوطنيـة فـي مجـالات التكنولوجيـات المسـتدامة و النهـوض بـالمهن الخضراء**

❐ سيتم تحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ:

النشـاط عـدد 5 : النهـوض بـالمهن الخضـراء و الإحاطـة بالبـاعثين الشـبان لمشـاريع بيئيـة مبتكـرة ".

سيتم إنجاز هذا النشاط عبر المشاريع التالية :

- مشروع تكوين ومصاحبة الشبان في مجال المهن الخضراء

- تركيز محضنة لبعث مؤسسات صغرى مشغلة في التقنيات البيئية

II-المؤشرات التي تعكس مدى تطور النشاط:

الهدف1: نقل وتحويل وتجديد التكنولوجيات البيئية للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عدد التكنولوجيات المنتقاة	عدد			إعداد دراسة لوضع وحدة يقظة	تركيز المنظومة	10	20	
عدد التكنولوجيات المركزة	عدد				-	2		

✓ **الهدف 2: تدعيم الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق م 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر: **عدد النظم المتجددة المعتمدة**		7	8	6	6	8		

✓ **الهدف3 : تدعيم القدرات الوطنية في مجالات التكنولوجيات المستدامة و النهوض بالمهن الخضراء**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م 2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عدد المنتفعين بالتكوين في مجال التكنولوجيا المستدامة				537	650	680		
المؤشر . **عدد أصحاب الشهادات العليا الباحثين عن شغل تابعوا كامل فترة التكوين والمصاحبة بنجاح**				51	50	80		
المؤشر **عدد المنتفعين الذين نجحوا في إنجاز مخطط عمل قابل للتمويل والتنفيذ**					25	40		
المؤشر **عدد الباعثين للمشاريع المجددة**					2	5		

IIIميزانية مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة:

البيانات	مصدر الموارد	قانون المالية 2020	تقديرات 2021	الفارق	
I-ميزانية التصرف					
الموارد					
	• ميزانية الدولة	3 755	4 983		
	• موارد ذاتية	1 038	1 120		
مجموع الموارد / ميزانية التصرف(1)		**4 793**	**6 103**	**1 310**	
النفقات (الأعباء)					
	• نفقات الأجور	3 650	3 628		
	• نفقات التسيير	1 063	1 145		
	• نفقات التدخلات	80	80		
مجموع النفقات / ميزانية التصرف(1)		**4 793**	**6 103**	**1 310**	
II-ميزانية الإستثمار					
الموارد					
- موارد على ميزانية الدولة	• ميزانية الدولة	1 250	1 250		
مجموع الموارد / ميزانية الإستثمار(2)		**1 250**	**1 250**	-	
النفقات					
	• مشاريع متواصلة	880	1 120		
	• مشاريع سنوية و جديدة	370	130		
مجموع النفقات / ميزانية الإستثمار(2)		**1 250**	**1 250**		
المجموع:(1+2)		**6,043**	**7 353**	**1 310**	

4- بطاقات مؤشرات
لبرنامج الشؤون المحلية

بطاقة مؤشـــر:تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية

-رمز المؤشر :1/1/2

- تسمية المؤشر : تطور نسبة التأطير بالجماعات المحلية

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مرافقة مسار اللامركزية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :**دعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية**

4-**تعريف المؤشر**: يتمثل هذا المؤشر في متابعة و قياس عدد الإطارات العليا من الصنف أ1و أ 2 بالجماعات المحلية

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية التصرف efficience de la gestion

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال مقارنة عدد الإطارات العليا من صنف أ1 و أ 2 بالجماعات المحلية بالعدد الجملي للأعوان

2-وحدة المؤشر : نسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية حول العدد الجملي للأعوان من جميع الأصناف و عدد الإطارات من صنف أ1 و أ 2

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : جداول إحصائية

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الجماعات المحلية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر: 20 % سنة 2022

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مصلحة التكوين و التربصات و الرسكلة (إدارة الموارد البشرية)

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017	2019	2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.1.1.2 تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	نسبة				11	15	17	20

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	20	20	15	- تسهيل الحراك الوظيفي - إحداث بورصة خطط بلدية - إعتماد بعض مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تكوين مصادق عليها	تدعيم القدرات	3 م د

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يمكن متابعة تطور نسبة التاطير بالبلديات لكنه لا يمكن من تقييم التطور على مستوى آداء الجماعات المحلية و تحسن الخدمات و المرافق التي تقدمها البلديات للمواطن .

بطاقة المؤشـــر:تطور نسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية

-رمز المؤشر :1/2/2

- تسمية المؤشر: تطور نسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مرافقة مسار اللامركزية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : دعم الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم استقلاليتها ماليا

4-تعريف **المؤشر**: هذا المؤشر يمكن من قياس و متابعة التطور في قيمة الدعم المالي السنوي الذي تخصصه الدولة ضمن الميزانيات السنوية لفائدة الجماعات المحلية من بلديات و مجالس جهوية

5-نوع المؤشر : مؤشر وسائل

6-**طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية التصرف efficience de la gestion

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية:

-II التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر : يتم إحتساب المؤشر من خلال إحتساب مبلغ الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية لتنمية مواردها الذاتية مقارنة بالسنة الفارطة.

2-وحدة المؤشر : نسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : ميزانية الدولة السنوية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات يتم الحصول عليها من مصالح وزارة المالية .

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر :10%سنة2022

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية

*القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل(قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج ، من المخطط الخماسي.و من قرار السيد رئيس الحكومة بتاريخ 26 مارس 2019 القاضي بالترفيع في مبلغ الدعم السنوي بـ 10% للفترة 2020 /2022)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.1.1.2. نسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية	نسبة	%1	%6	%12	%9	%10	%10	%10

2- رسم بياني لتطور المؤشر :

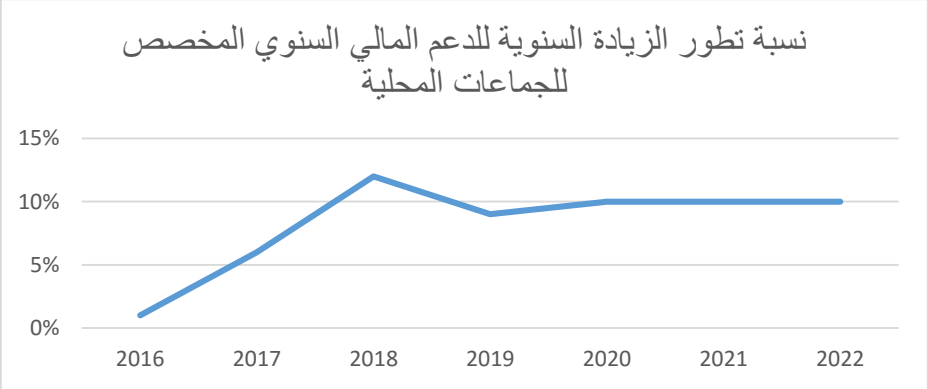

3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تطورنسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية	10	10	10	إنجاز التحويلات المبرمجة لفائدة الجماعات المحلية	الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية	580 م د

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يمثل تطورا سنويا في حجم تحويلات الدولة بعنوان الدعم المالي السنوي ولا يترابط مع المؤشرات المقترحة من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة في إطار المسار اللامركزي والذي يقترح إنتقال حجم ميزانية البلديات من نسبة 4% حاليا إلى 10% في غضون 3 سنوات كمرحلة أولى.

4- بطاقة المنشأة
لبرنامج الشؤون المحلية

بطاقة منشأة : صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

-**البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية**: الشؤون المحلية

-**البرنامج الفرعي** : مرافقة مسار اللامركزية

I- التعريف :

النشاط الرئيسي :تمويل مشاريع الجماعات المحلية (إسناد قروض ومساعدات)مع تقديم المساعدةالفنيةلفائدتها

ترتيب المؤسسة /المنشأة :منشأة عمومية صنف أ

مرجع الإحداث :

- الأمر المؤرخ في 15 ديسمبر 1902 كما تم تنقيحه بالأمر المؤرخ في غرة مارس 1932 والقانون عدد 37 المؤرخ في 14 ماي 1975

مرجع التنظيم الإداري و المالي :

- الأمر عدد 212 المؤرخ في 4 مارس 1977 المنقح بالأمر عدد 1092 المؤرخ في 06 جوان 1992
- الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 المتعلق بضبط الشروط الجديدة لإسناد القروض والمساعدات لفائدة الجماعات المحلية؛
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 1910 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أوت 2001
- نظام أساسي خاص مصادق عليه بالأمر عدد 2023 لسنة 1999 المؤرخ في 19 سبتمبر1999.

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة و صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية :جوان 2018

-II إطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجية العامة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية:

7. الإستراتيجية العامة للصندوق:

تتمثل الإستراتيجية العامة للصندوق في تفعيل ودعم مسار اللامركزية من خلال تمويل مشاريع الجماعات المحلية وذلك عن طريق:

- تعبئة الموارد الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الإستثمارية للجماعات المحلية؛
- إسناد القروض للبلديات وللمجالس الجهوية بالولايات؛
- التصرف في مساعدات الدولة لفائدة البلديات؛
- إسناد مساعدات استثنائية للبلديات والجماعات المحلية التي تمر بصعوبات مالية؛
- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة مشاريعها الاستثمارية؛
- مساعدة الجماعات المحلية على إحكام التصرف في الموارد المتوفرة لديها من خلال التحليل الدوري لموازينها وطاقاتها على التداين واقتراح الإجراءات العملية لتنمية مواردها الذاتية والاستعمال الأمثل للموارد المخصصة للتنمية؛
- إبرام صفقات مجمعة لاقتناء المعدات لفائدة البلديات.

8. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:مساهمة مباشرة

9. أهم الأولويات والأهداف:

في إطار النهوض بقطاع التنمية المحلية وتفعيل مبدأ اللامركزية تم تحديد أولويات الصندوق خلال السنوات القادمة أساسا كالآتي:

- **الأولوية الأولى:**

تتمثل التوجهات الكبرى للصندوق المتعلقة بالجماعات المحلية أساسا في تدعيم مبدأ اللامركزية عن طريق مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2020–2022 بداية من سنة 2020 بواسطة اعتمادات إضافية في شكل قرض من البنك العالمي لفائدة الدولة بقيمة تقارب 467 م د تحول على امتداد ثلاث سنوات إضافة إلى الشروع في تنفيذ مشاريع البلديات

الجديدة بقيمة جملية تقارب 336,6 م د ممولة عن طريق قرض من البنك الألمانيKFW لفائدة الدولة بقيمة 45 مليون أورو وهبة من الإتحاد الأوروبي بقيمة 35 مليون أورو وهبة من الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية بقيمة 25 مليون أورو. هذا إلى جانب اعتمادات من ميزانية الدولة بعنوان الأداء على القيمة المضافة في حدود 30 م د على امتداد ثلاثة سنوات الخاصة بمشاريع البلديات الجديدة الممولة عن طريق قرض KFW إضافة إلى اعتمادات بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية. وتحوّل هذه الاعتمادات في شكل مساعدات لفائدة البلدياتالمعنية.

- **الأولوية الثانية:**

تطوير نشاط الصندوق من خلال الانفتاح على أنشطة جديدة لفائدة الجماعات المحلية والقطاع الخاص المرتبط بقطاع التنمية المحلية. وتتمثل هذه الأنشطة المرتقبة في إسناد قروض خزينة لتمويل مراحل ما قبل انجاز المشاريع إضافة إلى المساهمات المالية في بعض المشاريع إلى جانب خدمات الاستشارة والمساعدة الفنية وإدارة المشاريع لفائدة الجماعات المحلية.

10. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتعلق مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة بالنسبة للصندوق خاصة بتعبئة الموارد واستهلاكها في إطار تنفيذ المهام المنوطة بعهدته بصفته الهيكل المكلف بتنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وحتى. هذا إلى جانب الإعداد لتنفيذ البرنامج الاستثماري الخصوصي لتعميم النظام البلدي من خلال تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع البلديات الجديدة التي ينتظر أن تنطلق سنة 2020.

IIIميزانيةالمؤسسة : صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة 2020 :

تتوزع الإعتمادات الخاصة بالصندوق لفائدة الجماعات المحلية المزمع إدراجها بميزانية وزارة الشؤون المحلية والبيئة في إطار ميزانية الدولة لسنة 2021 وفق الجدول التالي :

بحساب المليون دينار

البرنامج	تقديرات 2021
المساعدات الموظفة لتمويل مشاريع تهذيب الأحياء الشعبية المدرجة ببرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2016-2019	40 م د
إعتمادات بعنوان مساعدات غير الموظفة لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2020-2022	125 م د
إعتمادات بعنوان مساعدات غير الموظفة لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2020-2022	
تأهيل المسالخ البلدية	10 م د
إعتمادات بعنوان برنامج دعم القدرات للجماعات المحلية 2020-2022	3 م د
إعتمادات بعنوان تأجير الأعوان الموضوعين على ذمة البلديات	2 م د
منحة بعنوان الأداء على القيمة المضافة الخاصة بمشاريع البلديات الجديدة	5 م د
المجموع	**185 م د**

هام جدا: - بالنظر إلى المقترح الذي تقدم به الصندوق والذي تضمن 50 م د بعنوان مساعدات موظفة لتمويل مشاريع المجالس الجهوية, ونظرا لعدم ترسيم هذه الاعتمادات ضمن ميزانية سنة 2020, فإنه يتعذر على الصندوق مواصلة النظر في الملفات الخاصة بهذه المساعدات.

- لم يتم تحويل سوى 126,450 م د منها 125 م د بعنوان المساعدات غير الموظفة و1 م د بعنوان دعم القدرات البلدية من جملة 3 م د و450 أد بعنوان مساهمة الدولة في تمويل مشروع قاعة عروض بولاية مدنين

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء
لبرنامج القيادة و المساندة

بطاقة المؤشـــر: نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين السنوي

-رمز المؤشر : 1.1.9

- تسمية المؤشر: نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين السنوي

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الدعم و المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين التصرف في الموارد البشرية

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى فاعلية و نجاعة تنفيذ مخطط التكوين السنوي

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر متابعة

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة الموارد البشرية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر: 100% سنة 2023

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الموارد البشرية

*

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.1.1.9 : نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين السنوي	نسبة				50%	%80	%90	%100

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر عدد 1.1.1.9 : نسبة تقدم تنفيذ مخطط التكوين السنوي	100	%80	%80	إعداد مخطط التكوين السنوي و متابعة تنفيذه و تقييمه	تنظيم دورات تكوينية في مختلف المجالات	500 111 أ د

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه الدورات التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان.

بطاقة المؤشـــر:
عدد الإجراءات و الخدمات الإدارية التي تم تطويرها و رقمنتها

-رمز المؤشر : 1.1.9

- تسمية المؤشر: عدد الإجراءات و الخدمات الإدارية التي تم تطويرها و رقمنتها

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الدعم و المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين التصرف في الموارد البشرية

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر يمكن من متابعة تقدم تنفيذ مخطط رقمنة الإدارة من خلال الإجراءات و الخدمات التي تسهر الإدارة العامة لفعلامية و تكنولوجيات الإتصال على تبسيطها وتطويرها و رقمنتها ووضعها على الخط لفائدة العموم.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر متابعة

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: إحتساب العدد الفعلي للإجراءات و الخدمات التي يتم تطويرها و تفعيلها كل سنة و المبرمجة حسب خطة العمل .

2-وحدة المؤشر : عدد

3- **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر** : تقارير المتابعة و محاضر الإستلام النهائي للمشاريع و الدراسات المنجزة .

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : جمع التقارير و المحاضر

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر:25

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

9- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : الإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الإجراءات و الخدمات الإدارية التي تم تطويرها و رقمنتها	عدد					10	7	7

الإجراءات و الخدمات المبرمجة في 2021 :

1- وضع نظام معلوماتي حول التنوع البيولوجي

2-وضع قاعدة بيانات حول الدراسات و الإستراتيجيات المنجزة في المجال البيئي

3- عقد الإجتماعات عن بعد

4- تفعيل منظومة إنجاز لمتابعة و تقييم المشاريع و البرامج العمومية

5-التصرف في أسطول النقل

6- متابعة عمل الجمعيات الناشطة في المجال البيئي

7- متابعة الشكاوى و العرائض المقدمة من المواطنين

8- تطوير نظام معلوماتي حول المدن

9- إسناد التراخيص للممارسة نشاط نقل النفايات الخطرة

10-إسناد تراخيص لسكب الأدفقة في البحر

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

المؤشر	**القيمة المستهدفة للمؤشر**	**القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**	**تقديرات المؤشر لسنة 2021**	**التدخلات**	**الأنشطة**	**تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021**
عدد الإجراءات و الخدمات الإدارية التي تم تطويرها و رقمنتها	10	10	10	المتابعة و التحسيس والتنسيق مع بقية المتدخلين	-القيام بدراسات في مجال الإدارة الألكترونية - إقتناء منظومات و تطبيقات إعلامية	340 أ د 190 أد

5-نقائص المؤشر : هذا المؤشر هو مؤشر نشاط يمكن من متابعة تقدم الإنجازات المبرمجة في مجال رقمنة افدارة لكنه لا يمكن من تقييم تأثيرات هذه الإجراءات و الخدمات التي تم تطويرها على فاعلية و نجاعة العمل الإداري و تحسين جودة الخدمات المسداة.

بطاقة مؤشـــر: نسبة تقدم تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة

- رمز المؤشر : 2.3
- تسمية المؤشر: نسبة تقدم تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة
- تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الدعم والمساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين نسق تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة

4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم تنفيذ المشاريع المبرمجة في ميزانية الوزارة سنويا سواء كانت مشاريع متواصلة او مشاريع جديدة و سواء كانت ممولة على ميزانية الدولة او على قروض خارجية موظفة او على هبات و ذلك قصد تقييم الإنجازات و الوقوف على الإخلالات و النقائص و إتخاذ الإجراءات التصحيحية الممكنة .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر متابعة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر: إحتساب نسب التقدم المادي و المالي لكل المشاريع المبرمجة خلال السنة ثم إحتساب المعدل العام لتقدم المشاريع

2-وحدة المؤشر : نسبة

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : المعلومات المالية و المعطيات المتعلقة بالإنجازات الكمية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عبر منظومة أدب و منظومة إنجاز لمتابعة و تقييم المشاريع العمومية و تقارير المتابعة التي يقدمها رؤساء المشاريع .

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : منظومات معلوماتية – تقارير

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2023: 70 %

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مكتب متابعة المشاريع

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر عدد 1.3.1.9: نسبة تقدم تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة	نسبة	%55	%67	%43	%20	%70	%80	%100

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة و المرسمة في الميزانية
- متابعة التقدم المالي للمشاريع المبرمجة
- متابعة التقدم المادي للمشاريع المبرمجة
- تقييم المشاريع العمومية

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من قياس تأثيرات هذه المشاريع على مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و على مستوى تحسين إطار عيش المواطن و حماية البيئة و الموارد الطبيعية .